

الشَّحْرُ وَالْتَفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعْدِيلِ

مَعَ

تَسْهِيلِ مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ الْبَنْوَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُوَلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسِ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ ابْنُ الْبَلَدِ خُشْنَا

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

عَلَّامَةُ بَنْوَرِي تَاؤُنْ كِرَاتشي



بَنْوَرِي

www.islaminsight.org

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحُجَّ وَالْتَّعَدُّ بِكَ

مَعَ

تَسْهِيلُ مُقَدِّمَتِهِ صَحِيحُ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْبَنُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مَوْلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسَ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

أَعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مَجْلَدُ الْبَدْرِ خَيْرٌ

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنُورِي تَأُونُ كَرَاتشي



www.islamsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناسر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

الشَّحْمُ وَالْقَصِيصُ فِي الْمَرْحُومِ وَالْبَعِيدِ

مَعَ

تَسْلِيلِ مُقَدِّمَتَيْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

لِلرُّتَبِ

مُحَمَّدُ أَنْوَرُ الْبَدِ خَشَّافِي

أُسْتَاذُ الْجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

عَلَّامَةُ بَنُورِي تَاوُنْ كَرَاتِي ٥

حقوق الطبع والنشر محفوظہ والمرتب

اسم الكتاب :-	الشرح والتفصيل في الحج والتعمير
	مع
	تسهيل مقالة صحيح مسلم
المرتب :-	محمد انور البديخشانی الورڈوچی
الطابع :-	القادر پرنٹنگ پریس
الناشر :-	
العدد :-	۱۰۰۰
السر :-	۱۴ روپیہ پاکستانیہ
سنة الطبع :-	۱۴۰۳ھ
العطاط	عینو سرائی

العنوان

(۱) جامعۃ العلوم الاسلامیہ، علامہ بنوری ٹاؤن کراچی

محمد انور بدخشانی

(۲) جامع مسجد سبحانی پبلیکیشنز، بزنس ریکارڈر روڈ کراچی

الفهرس

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة الطبع الأول	٩	١٣	لا يقبل الجرح من غير العلم	٢٣
٢	مقدمة الطبع الثاني	١١		باسبابه	
٣	رأى المحدث الكبير علامة العصر	١٢	١٤	القول بضعف أبي حنيفة	٢٤
	السيد محمد يوسف البتوري	٣٣		في الحديث تعصبه	
٤	تقريظ الأستاذ المحقق مولانا	٣٣	١٥	لا اعتداد بجمع النسائي	٢٥
	محمد ادریس الانصاری			والخطيب بعد وثيق ابن المديني	
٥	علم الجرح والتعديل	١٢	١٦	هل كان ابو حنيفة و	٢٦
٦	ثبوت الجرح والتعديل			اصحابه من المرجحة	
	باكتاب السنة		١٧	التعديل المبهمة مقبول	٢٨
٧	اباحة الغيبة في العامة الستة	١٧		لا الجرح المبهمة	
٨	بداء الجرح والتعديل	١٨	١٨	فائدة كتب الجرح والتعديل	٢٩
٩	المستكملون من الصحابة			التي لا يذكر فيها سبب	
	في الجرح والتعديل			الجرح التوقف	
١٠	اول الجامعين كلامهم في	٢٠	١٩	الواحد يكفي في الجرح	٢٩
	الجرح والتعديل			والتعديل على الصحيح	
١١	الكتب الموثقة في هذا	٢١	٢٠	اي من الجرح والتعديل	٢٩
	الفن			يقدم	
١٢	لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة	٢٢	٢١	لا يؤثر الجرح المفتر	٣٠
	ولا الاكتفاء بالجرح فقط			فمن ثبتت عدالة	

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٢٢	لا يحل الأخذ بقول كل جاح	٣٠	٣٢	كلام الساجي في العلل والحلل	٣٩
٢٣	نقطة بعض النقاد في جرح بعض أهل البلاد	٣١	٣٣	لا يصلح أن يقول عليه أصلاً من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير	٤٠
٢٤	أربع المذاهب خاصة	٣٢	٣٤	من أبيض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة	٤١
٢٥	أقسام المتكلمين في الزيادة	٣٣	٣٥	الحرج للاستقام والتشفي من تلبيس إبليس	٤٢
٢٦	مراتب التعديل والمفاضة	٣٤	٣٥	تسامح ابن جرير في نقد الرجال	٤٣
٢٧	الفاظ الحرج ومراتبه	٣٥	٣٦	كتمان ابن حجر كذب قول معمر بن شبيب في توالي التأسيس واعترافه في لسان الميزان	٤٤
٢٨	كلمة في كتب الحرج والتعديل للعلامة الكوثري	٣٦	٣٧	ومن هذا القبيل إخراج البيهقي وإبي نعيم الإصمعي في بعض الكذابين طبقات المجرورين	٤٥
٢٩	كلام العقيلي في ساداتنا لفساد معتقده وكلام ابن عدي لتعصبه المذهبي	٣٧	٣٨	تسهيل المقدمة : قوله أما بعد يرحمك الله الخ	٤٦
٣٠	أبراهيم بن محمد شيخ النخعي ضعيف في الحديث ولكن ابن عدي لم يقدح عليه	٣٨	٣٩	قوله إلا أن جملة ذلك الخ	٤٧
٣١	منزلة سائر كتبي البخاري ليس كمرتبة صحيحه	٣٩	٤٠	قوله ثم أنا أن شاء الله الخ	٤٨
	منزلة كتب ابن حبان في الرجال	٤٠	٤١		
		٤١	٤٢		

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٤٣	اقسام المعنى الزائد الذي يكور الحديث لأجله .	٤٦	٥٦	الجواب عن رواية بعض الأئمة من هؤلاء الضعفاء المبتروكين	٦٤
٤٤	قوله فاما القسم الاول	٤٩	٥١	القاعدة الثالثة	٦٥
٤٥	قوله فاما ما كان منها الخ	٥١	٥٨	فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعفاء والاحتياط بها في الاحكام قبيح جدا	٦٥
٤٦	قوله وبعد يرجع الله الى قوله احد الكاذبين	٥٤	٥٩	القاعدة الرابعة	٦٦
٤٧	باب وجوب الرواية من	=	٦٠	ذكر المجارحين والمجروحين ووجوه المخرج	٦٧
٤٨	المثناة وترك الكذابين	٥٦	٦١	عبد الله بن المسعود المدائني	=
٤٩	باب تقليط الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٦	٦٢	عمرو بن خالد	=
٥٠	باب النهي عن الحديث بكل ما سمع	=	٦٣	عبد القدوس الشامي	=
٥١	باب النفي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في قتلها .	٥٧	٦٤	محمد بن سعيد المصلوب	=
٥٢	باب في ان الاسناد من الدين	٥٩	٦٥	غياث بن ابراهيم	=
٥٣	جرح الرواة من النصيحة في الدين .	٦٣	٦٦	سليمان بن عمرو	=
٥٤	القاعدة الاولى	=	٦٧	عبد الله بن محرز	٧٠
٥٥	شروط اجازة المخرج وقوله	=	٦٨	يحيى بن الجبائنة	=
			٦٩	الجراح ابن المنهال	=
٥٥	القاعدة الثانية	٦٣	٧٠	عباد بن كشير	٧٢

العدد	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٧١	حسين بن عبد الله بن منق	٧٣	الحارث بن حصيرة الازدي الكوفي	٨٥
٧٢	عمرو بن عبيد	=	ابو امية عبد الكريم	=
٧٣	عمرو بن ثابت	٧٦	ابو داود الاصبغى	٨٦
٧٤	القول بغير علم اقيم من	=	صالح بن بشير المرمى القاص	٨٧
	السكوت	٩٠	الرشيدة قاضي واسط	٨٧
٧٥	شمر بن حوشب	٧٧	الحسن بن عارة	٨٨
٧٦	توثيق الائمة السلف	=	خالد بن محدود	٨٩
	شمر بن حوشب	٩٣	زياد بن ميمون	=
٧٧	وجه صنف الصوفية	٧٨	التوضيح	٩٢
	في الرواية	٩٥	مهدى بن هلال	٩٣
٧٨	غالب بن عبيد الله	٧٩	ابان بن ابي عياش	=
٧٩	هشام بن زياد	=	اسماعيل بن عياش	٩٤
٨٠	روح بن غطيف	٨٠	تغديل الائمة اسفيل بن عياش	٩٥
٨١	بقية	=	المعلى بن عرفان	٩٦
٨٢	الحارث الاعور البغدادي	٨٢	شعبة الذي يروى عنه ابن	=
٨٣	المغيرة بن سميد ابو	=	ابي ذئب	=
	عبد الرحيم	١٠١	محمد بن عبد الرحمن	=
٨٤	شقيق الضبي الكوفي	٨٣	صالح مولى التوأمة	=
	ابو عبيد القاص	١٠٣	ابو الحويرث	=
٨٥	جابر بن يزيد الجعفي	=	تنبيه وايقاظ	٩٧

العدد	الموضوع	العدد	الموضوع
١٠٤	باب صحة الاحتجاج بالمعنع	٩٨	جرار بن عثمان الأنصاري المدني
١٠٥	القول الفاسد المطروح	=	شرحيل بن سعد
١٠٦	بيان وجه فساد ذلك القول	=	فرقد بن يعقوب
	وذكر القول الراجح	=	محمد بن عبد الله بن حبيب الله
١٠٧	ذكر دليل المعاصر ثم رده	٩٩	يعقوب بن عطاء
=	دليل المعاصر	=	حكيم بن جبير
١٠٨	رد دليل المعاصر	=	عبد الأهل
١٠٩	ذكر الروايات التي وردت	=	موسى بن دينار
	مرسلاً ومتصلاً	=	موسى بن دهقان
=	الأولى	=	عيسى بن أبي عيسى المدني
=	الثانية	=	عبيدة بن معتب
=	الثالثة	=	السري بن اسماعيل
١١٠	الرابعة	=	محمد بن سالم
=	أيراد الاشكال على قول	١٠٠	قوله واشباه ما ذكرنا من
	المعاصر		كلام أهل العلم
١١١	مخالفة قول المعاصر عن الجمهور	١٠٢	بحث المعنعن
=	لا تقبل رواية المعنعن المذنب	=	تعريف المعنعن ومثاله
	من غير ثبوت السماع	=	حكم المعنعن
١١٢	ذكر المثال الإلزامي	=	حكم المشتئ ونحوه
=	خير المعنعن الغير المذنب حجة	١٠٣	الفرق بين المثل الحق والمذنب
	عند الجمهور		

العدد	الموضوع	الصفحة
١٠٥	ذكر الامثلة التي تدل على إمكان اللقاء كان	١١٣
١٠٦	تلخيص مقال الامام المسلم في الحديث المعنع	١١٤
١٠٧	اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقبوله	=
١٠٨	محاكمة ابن حجر بين مسلم والبخاري وغيره	١١٥
١٠٩	محاكمة الامام النووي بين مسلم والبخاري وغيره	١١٦
١١٠	محاكمة الشيخ العثاني صاحب فتح الملهم	=
١١١	الجواب عن اشكال الحافظ ابن حجر	١١٧
١١٢	الجواب عن اشكال صاحب فتح المغيث	١١٨
١١٣	الجواب عن اشكال الامام النووي	=
١١٤	جملة ما في صحيح مسلم من الاحاديث	١١٩
١١٥	عدد المرسل في صحيح مسلم	=
١١٦	عدد المنقطع في صحيح مسلم	=
١١٧	عدد العلقات في صحيح مسلم	١٢٠
١١٨	شروح صحيح مسلم ومختصراته	=

بُشْرَى لَكُمْ وَحُسْنُ مَأْتٍ

اخواني الطلبة! وفقكم الله واياي

للتخير كنه، ساقدم لكم التعليل في ما قاله ابو داود

ان شاء الله تعالى

مقدمة الطبع الأول

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَآزْوَالِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَأَتْبَاعِهِمْ أَجْمَعِينَ

أما بعد فحين دراستي الكتاب الثالث بعد
كتاب الله في الأرض مَحْيَرُ الْأَمَامِ الْهَامِ مُسْلِمِينَ
الْحَاجَّ الْقَشِيرِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَنَةِ ١٣٩٠ بِالْمَدْرَسَةِ
الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (صَانِئُهَا اللَّهُ وَسَلَّمُ مَوْشَّعُهَا عَنْ
كُلِّ كَرْبٍ وَفِتْنٍ) عِنْدَ الشَّيْخِ الْحَاجِّ الْمُحْتَرَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ
أَدْرِيسِ الْمِيرَقِيِّ أَسَاقِةِ الْحَدِيثِ وَمُدِيرِ الْمَجْلَةِ "الْبَيِّنَات"
أَمْرَ الشَّيْخِ شَرَاءِ الدَّرْسِ أَنْ يَجْمَعُوا الضَعْفَاءَ الَّذِينَ أوردَهُمُ
الْأَمَامُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ مَحْيَرِهِمْ مَعَ ذِكْرِ جَارِحِيهِمْ وَبَيَانِ وَجْهِهِ
الْمَجْرَحِ فِي ثَلَاثَةِ أَعْمَدَةٍ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ
وَالثَّانِي عَلَى الْجَارِحِينَ وَالثَّلَاثُ عَلَى وَجْهِ الْمَجْرَحِ - فَاْمَثَلْتُ
الْأَمْرَ وَاخْذْتُ فِي التَّرْتِيبِ كَمَا أُمِرْتُ وَجَعَلْتُ قَدْ وَتَيْتُ
فِي هَذَا الثَّانِي شَرْحَ الْأَمَامِ النَّوَوِيِّ قُدْسَ سِرِّهِ وَفَتَحَ الْمَلْهَمِ

شرح صحيح مسلم للعلامة العثاني (نور الله مرقد) فجمع عندي شيء يصلح
 للتقديم عند الشيخ حفظه الله، ثم قدمته في خدمته فنظر اليه
 نظرة عابرسيل وقال هكذا أردت ومن سماع هذه الكلمة سررت
 جداً وأردت أن أضيف إليه شيئاً من المصطلحات الضرورية من
 علم المخرج والتعديل من مأخذ قوية وأقدمه في خدمة الشيوخ
 عامة وبملاحظة شيخى العلامة البنورى أدام الله فيوضه
 خاصة، فإن مؤبوه فتحة من لغاتهم القدسية وإلا فمتى
 ومن الشيطان فلنترقته شر لنسفته في اليمر نسفاً.
 ولكن بعد ما اتفق الشيخان على صحته وكونه نافعا للطلاب
 همست على طبعه ونشر مع عدم موافقة الظروف لطباعته، ولعل الله
 يحدث بعد ذلك أمراً.

محمد انور المبدخاني (الوردجي)

سنة ١٣٩٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَدَمَّة الطبع الثانی

الحمد لله الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم
آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من
قبل لى ضلال مبين .

فاشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان سيدنا
ومولانا محمدا عبده ورسوله الذى بلغ الرسالة وادى الامانة
ونصح الامة ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله واصحابه
ومن تبعهم باحسان الى يوم القيامة .

اما بعد : فقد كتبت فى سنة ١٣٩٠ هـ بحثا عن الرجال الفضلاء
الذين جرى ذكرهم فى مقدمة صحيح الامام مسلم مع جاريهم
ووجوه الجرح ، وكان مرتباً فى ثلاثة جداول ، جدول فى اسماء
المجروحين و جدول فى اسماء جاريهم و جدول فى وجوه الجرح
واقادنى هذا المتبحر السهل الموجز استاذى المحترم فضيلة الشيخ
مولانا محمد ادریس الانصارى حفظه الله استاذ الحديث الشريف
بجامعة العلوم الاسلامية علامة بنورى تاون كراتشى
ورئيس وفاق المدارس العربیة باكستان ، و ذلك حين
تدريسه صحيح الامام مسلم بصفة السة النبوية ، ومعلوم
على كل احدا ان اسلوب الشخ فى تدريسه ممتع جداً يجلب
قلوب المستفيضين ويشوق علمهم

ثم اضفت اليه شيئاً من مصطلحات الجرح والتعديل
 مقدمة لهذا البحث ورجاء لنفع الطلاب ، وبعد الانتهاء قدمت
 لسيدى ومرشدى علامة العصر المحدث الكبير الشيخ محمد يوسف البتوري
 (رحمه الله رحمة واسعة) طلباً لاصلاح ما فيه من الاخطاء والزلات
 فناء (الشرح والتفصيل في الحج والتعديل) وكتب عليه ما يلي ابداً
 لرأيه الشريف :

رأى المحدث الكبير علامة العصر السيد محمد يوسف البتوري قدس سره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد وقفت على هذه الرسالة النفيسة "الشرح والتفصيل
 في الجرح والتعديل" للبحث عن رجال الحديث الضعفاء
 الذين جرى ذكركم في مقدمة الامام مسلم لصحيحه
 مع اضافات مفيدة معتمدة من اصول الجرح والتعديل
 التي جمعها اخونا المولى محمد انور البدخاني بارك الله
 في علمه وحياته) متخرج المدرسة العربية الاسلامية
 والاستاذ بها من مهمات كتب الفن فوجدتها في غاية الجودة .
 اسأل الله أن ينفع بها كما نفع باصلها وهو ولي التوفيق
 والهداية .

كتبة محمد يوسف البتوري

٤ ربيع الاول ١٣٩٥ هـ

وكما قدمته بعد ذلك لفضيلة الاستاذ مولانا محمد ادریس
الانصاري حفظه الله تعالى لينظر فيما امرني بجمعه وترتيبه
اصدقت امر كذبت، فاطهر رأيه الشريف وكتب ما يلي :

تقرير الاستاذ المحقق مولانا محمد ادریس الانصاري حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان من فضل الله على ومن سعادتى ان فوض الى تدريس
فصيح مسلم في الحديث النبوي الشريف منذ احوام بالمدرسة
العربية الاسلامية . وان من اسلوبي في تدريس مقدمة صحيح
مسلم في اول العام الدراسي اني ارشد الطلبة الى اعداد قائمة
الرواة المبرزين الذين وردت اسماءهم في المقدمة مع ذكر
من جرحهم من ائمة النقد واسباب الجرح مفصلة حتى يسئل
عليهم حفظ اسماءهم وضبطها ويساعدكم عند الاختبار فيقوم
المجتدون من الطلبة باعداد قائمة الرواة المبرزين على
مناهجهم الخاصة وكان من بين هؤلاء المجتدين اخي في الله المولى
محمد انور البدخشاني فقد قام بوضع هذه القائمة على احسن
ترتيب مع اضافات مفيدة مهتة من اصول الجرح والتعديل من
شرح صحيح مسلم للامام الحنبل النوري وشرح شيخنا العلامة شبير احمد
العثماني قدس الله ستره فتح الملهم وغيرها من معاني كتب الجرح
والتعديل .

وزادني سرورا عندما سمعت انه يريد طبع هذه الرسالة وقد

سماها "الشرح والتفصيل في المرح والتعديل" فراجبتها ثانياً بكل امعان
فوجدتها طفيذة لطلبة الحديث، واسأل الله سبحانه ان يتقبلها
منه ويرزق لها القبول وان ينفع بها اساتذة الحديث وطلابه
بمحنته وكرمه انه سميع مجيب.

العبد الفقير الى الله الغني
محمد ادريس غفر الله له ولشأنه الأعلام
٢٦ رجبى الاول سنة ١٣٩٥ هـ

ولما رأيت اتفاق الشيخين على كون البحث نافعا لطلاب
الحديث الشريف فرحت جدا وارردت طبعه ونشره فقام بطبعه
فضيلة الشيخ عبد القادر البخاري ثم المديني حفظه الله وورثه
مجا ناطل امله، وكانت الفترة بين الجمع والنشر حوالي خمس سنوات
(١٣٩٥ هـ) ولما رأى الاستاذ المحترم (مولانا محمد ادريس) نفعه من
ناحية ورغبة طلبة الحديث الشريف من ناحية اخرى امرني
بنشره مرة ثانية مع اضافة تسهيل بحث المعنى على الاقل
فيادرسك للامثال وبدأت في تسهيل المقدمة (مقدمة صحيح مسلم)
كلها بعبارة سهلة واضحة (حسب الاستطاعة) راعيا حل المشكلات
العملية على ضوء ما قاله الشراح الثلاثة، الامام النووي والعلامة
السنوسي والعلامة العثافي (طيب الله ثراهم) في شروحه، و
بعد الفراغ عن تسويده قدمته للاستاذ الانصاري حفظه الله
فبعد ان طالعه غصونا بحث المعنى الذي اكدني لتسهيله

وتلخيصه مراراً قال ما حاصله : ان في نشره نفعاً للطلاب والدارسين
فاجتمعت لطبعه ونشر مرة ثانية بعد تبديل الترتيب السابق
وتقديم بعض البحوث وتأخير أخرى فجاء كما ترى ولا انكر
المقولة المشهورة (من صنف قد استعبدت) ومع ذلك الرجاء
من الدارسين الكرام النظر بين الاصلاح والانصاف لا الانتقاد
والاعتساف. اللهم يستر امورنا كلها في الدارين واجعلنا
من الذين يحاسبون حساباً يسيراً ثم ينقلبون الى اهلهم مسرورين
آمين

محمد انور البديعاني (الورد في)

محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ

علم الجرح والتعديل

هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الالفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كثير من من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وعسواً للشرعية لا طعناً على الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلماذا افترضوا الكلام على نفوسهم على ذلك . (مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ١٢١)

ثبوت الجرح والتعديل بالكتاب والسنة

قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن لَّصِيْبُوا قَوْلًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ سَادٍ مِّنَ ۚ

وقال جل ثناؤه مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ .

وقال جل ذكره وَأَشْهَدُ أَنَّ ذِيَّ عَذَابٍ مِّنكُمْ -

وقال تعالى ذكره وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمْ

وعن عائشة رضي الله عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم (مسلم ج ١)

وعن ابى هريرة رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

سيكون في اخرا متي اناس يحدثونكم بما لم تسمعوا انتم

ولا ابايكم فاياكم واياهم (مسلم ج ١)

قال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله

رجل صالح وفي الجرح بشئ اخو العشرة وقال متى ترعون عن

ذكر الفاجر هتكوه يحذره الناس .

تدريج الراوي

، البخاري ج ٢

)

تباح الغيبة في ستة مقامات

ذكر النووي في رياض الصالحين والغزالي في

”احياء علوم الدين“ وغيرها في غيرها ان غيبة الرجل

حيًا وميتًا تُباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول اليه الا بها

وهي ستة الاول في الظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم

الى السلطان والقاضي وغيرها ممن له ولاية او قدرة

على انصافه من مظلومه فيقول فلان ظلمني كذا .

الثاني الاستعانة على تغيير المنكر ورده العاصي

الى الصواب فيقول لمن يرجو امته ازالة المنكر فلان يفعل كذا
 فازجره الثالث ، الاستفتاء فيقول للمفتي ظلمني ابي بكذا فلما
 سبيل الخلاص منه؟ الرابع ، تحذير المؤمنين عن الشر و
 نصيحتهم ومن هذا الباب المشاورة في مصاهرة انسان او مشاركة
 او ايداعه او معاملته او غير ذلك ومنه جرح الشهود عند القاضي
 وجرح رواة الحديث وهو جائز بالاجماع بل واجب للحاجة ومنه ما
 اذا رأى متفقها يتردد الى مبتدع او فاسق يأخذ عنه العلم
 وخاف ان يتضرر المتفقه بذلك فينصحه ببيان حاله بشرط
 ان يقصد النصيح ولا يحمله على ذلك الحسد والاحتقار
 الخامس ، ان يكون مجاهرًا بفسقه او بدعته فيجوز ذكره
 بما يجاهر به من العيوب دون غيره .

السادس ، التعريف كان يكون الرجل معروفًا بوصف يدل على
 عيب كالاعمش والاعمرج والاصم والاعور والاحول وغيرها فهذه
 ستة ابواب ويلحق بها ما يناظرها ويشابهها ودلائلها في كتب
 الحديث مشهورة وفي كتب الفقه مسطورة . (الرفع والتكيل للشيخ الكنتوي)

كيف بدء المخرج والتعديل ؟

- ولا شك ان مرتبة الستة النبوية في الحجية تلي مرتبة
 الكتاب الكريم اذ هي مفتحة لنصوصه ومبينة لمعانيه وتفسير
 عامه وتبييد مطلقه وتوضيح مشكله وتعيين مبهمه وتعليل

محكمة واتباعه واجبك كالكتاب ينفع الكتاب وَمَا أَشْكُرُ الرَّسُولَ
فَعُدُّوهُ وَمَا نَهَى كُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا وَقَدْ حَرَمَ الْمُسْلِمُونَ فِي عَصْرِ
النَّبُوَّةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي صُدُورِهِمْ وَنَشْرِهَا فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ وَرَوَايَتِهَا
عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَى النُّوَازِلِ وَاحِدَاتِهِمْ وَكَذَلِكَ فِي عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
وَكِبَارِ التَّابِعِينَ وَكَانَ يَرْوِيهَا الْفُقَهَاءُ وَالْقَضَاةُ وَالْمُعَلِّمُونَ وَلَمْ يَتَدَوَّنْ
فِي الْكُتُبِ مَتَدُونًا خَاصًا لِعَدَمِ شُيُوعِ الْكِتَابَةِ حِينَئِذٍ وَلِعَدَمِ
الدَّوَاعِي لِلتَّدْوِينِ بَلْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فِي صُدُورِ الْعُدُولِ الْأَمْنَاءِ وَمَعَ
ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ لِبَعْضِ الْعَصَابَةِ مَكْتُوبَاتٌ قَدْ كَتَبُوهَا فِي عَهْدِ النَّبُوَّةِ
لِحِفْظِ الْحَدِيثِ وَالرَّاجِعَةِ إِلَيْهَا عِنْدَ الْحَلْجَةِ كَالصَّادِقَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَكَانَ لَكِبَارِ التَّابِعِينَ رَحَلَاتٌ إِلَى بَعْضِ الْأَمْصَارِ
لِطَلْبِ الْخَيْرِ وَسَمَاعِهِ مِمَّنْ مَعَ أَوْفَرِهِ بِرَوَايَتِهِ وَمَضَتْ الْمِائَةُ الْأُولَى
وَكُلُّ رِوَاةِ السَّنَةِ مَا مَحَابِي عَدَلِ ضَابِطِ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْقَلِيلِ
الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْخَطَأِ وَالنِّيَانِ وَأَمَّا تَابِعِي كَبِيرُ ثِقَةٍ يَجْرِي الْعَدْلُ
وَيَتَشَدَّدُ فِي الرِّوَايَةِ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْيَسِيرِ الَّذِي يَقَعُ لِبَعْضِهِمْ مِنَ
الْأَوْهَامِ وَالْإِخْطَاءِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَكَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ
وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَالسَّيِّدَةُ عَائِشَةُ وَتَكَلَّمَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ الشَّعْبِيُّ
وَإِبْنُ الْمُسَيَّبِ وَابْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُمْ وَلَمَّا كَانَ أَوَّلُ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ
وَعَصْرُ أَسْطِ التَّابِعِينَ وَجَدَ مِنَ الرِّوَاةِ مَنْ يَرْفَعُ الرِّسْلَ
وَالْمُنْتَظَمَ وَمَنْ كَثُرَ خَطَاؤُهُ وَازْدَادَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ صُغَرِ التَّابِعِينَ
بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْمَأْتُونَ فِيهَا كَانَ كِبَارُ اتِّبَاعِ التَّابِعِينَ وَظَهَرَتِ الْفُرْقَةُ
الْيَاسِيَّةُ وَانْتَشَرَ الْكُذْبُ وَالْعَصْبِيَّةُ وَزَاخَمَتِ الثَّقَافَاتُ

الاعجمية المعارف الشرعية وظهر من يتعمد الكذب تزويجاً لبدعته
وانتماراً لمذهبه فاضطر العلماء الجهابذة من علماء الجرح
والتعديل الى اتساع النظر والاجتهاد في التفتيش عن الرواة
ونقد الاسانيد فتكلم شعبة ومالك ومعر وهشام الدستواقي
ثم ابن المبارك وهيثم وابن عيينة ثم يحيى بن سعيد القطان
وتلاميذته كعلي بن المديني ويحيى بن معين وتكلم من علماء
المائة الثالثة احمد بن حنبل وطبقته وتلاميذهم من
يعدم كالبخاري ومسلم وابي ذرعة وابي حاتم ثم تلاميذهم
كالترمذي والنسائي الى آخر عصر الرواية واخر المائة الثالثة
(تدريب الراوي ٢٠١)

أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل والذي تكلم بعده

الجرح والتعديل من اهتم ما يعنى به اهل الاثر و
قد ألف الحافظ في كتاباً جماً ما بين مطول ومختصر وأول
من جمع كلامه في ذلك الحافظ يحيى بن سعيد القطان وقد تكلم
في ذلك من بعده تلاميذته ثم يحيى بن معين وعلي بن المديني
واحمد بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وتلاميذهم مثل ابني
ذرعة وابي حاتم والبخاري ومسلم وابي اسحق الجوزي
وتلاميذهم من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي
والدولابي والعقيلي وله مصنفات مفيدة في معرفة الضعفاء.

(مقدمة فتح الملهم ١١)

الْكِتَابُ الْمَوْلُفَةُ فِي هَذَا الْفَنِّ

ومن الكتب المولفة في ذلك كتاب أبي حاتم بن حبان
وكتاب أحمد بن عدي وهو اكمل الكتب في ذلك واجلها
هو الكتاب الذي يدعى الكامل وكتاب أبي الفتح الأزدي و
كتاب أبي محمد بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء
وكتاب الحاكم فيهم وقد صنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً
كبيراً اختصره الذهبي وجعله ذيلين وجمع معظم ما فيهما
في ميزانه وقد عول الناس عليه مع أنه تبع ابن عدي في
إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ولكنه التزم أن لا يذكر
أحداً من الصصابة ولا الأئمة المتبوعين -

قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي و
غيرهما من الصصابة فأنى سقط لهم لجلالة الصصابة ولا أذكرهم
في هذا المصنف إذ كان الضعف انما جاء من جهة الرواية اليهم
وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً
لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس وقد ذيل عليه الحافظ
زمين الدين العراقي في مجلد وقد التقط منه الحافظ ابن حجر
من ليس في "تهذيب الكمال" وضم إليه ما فاتته من الرواية و
تراجم مستقلة في كتابه المسمى "لسان الميزان" وله كتابان
آخران وهما "تقويم اللسان" و "تحرير الميزان" وللعماد
بن كثير التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل
فيهم "تهذيب المزي" و "ميزان الذهبي" مع زيادات وتغييرات
وهو أنفع شيء للمحدث والفقهاء التالي لآثاره (تتفرع اللهم)

لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء به فمن يوجد فيه التعديل ايضاً

ولما كان الجرح امرًا صعبًا فإن فيه حقًا لله مع حق الأدمي و
ربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضررًا في الدنيا
من المناقرة والمقت بين الناس وانما يجوز للضرورة الشرعية
حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء على نقل
الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من التقاد ولا
جرح من لا يحتاج الى جرحه ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج
اليهم في رواية الاحاديث بلا ضرورة شرعية.

قال البخاري في - فتح المغيب - بشرح الفية الحديث - لا يجوز
التجريح بشيئين اذا حصل بواحد - وقال الذهبي في ميزان الاعتدال
كذلك من شك فيه من المتأخرين لا اورد منهم في هذا الكتاب
الا من قد تبين ضعفه واتضح امره اذ العمد في زماننا على الرواة
بل على المحدثين والمفيدة والذين يعرف عد التهم وصد قهرهم في
ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي
وستره - فالخذ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس تلك مائة
وقال السيوطي في رسالته - الدوران الفلكي على ابن الكوكبي -
عند ذكر وجوه طعنه على معاصره البخاري -

« الثالث انه ألف تاريخاً املأه بضربة المسلمين ورمى فيه
علماء الدين باشيء اكثر مما يكذب فيه نالفت المقالة
التي سبقتها - الكاوي في تاريخ البخاري - ونزعت فيها اعراس
الناس وهدمت ما بناه في تاريخه الى الاساس الرفم والتكميل »

وقال الذهبي في ميزانه .. في ترجمة امان بن يزيد العطار
 "قد اورد ايضا العلامة ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه
 اقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت
 عن التوثيق"

لا يقبل الجرح من غير العلم بأسبابه

وقال الشَّاح السُّبُكِيُّ "من لا يكون عالماً بالاسباب لا يقبل منه
 جرح ولا تعديل ولا بالاطلاق ولا بالتقييد ومثل هذا منقول عن البدر
 بن جماعة ايضا، قال الحافظ ابن حجر في شرح غنجه "ان مصدر الجرح
 من غير عارف باسبابه لم يعتبر به" وقال ايضا تقبل التزكية من
 عارف باسبابها لا من غير عارف وينبغي ان لا يقبل الجرح الا من
 عدل متيقظ (الرفع والتكميل ص ٥٠)

القائل بأن ابا حنيفة ضعيف في الحديث متعصب

وفي فتح الرحموت، شرح مسلم الثبوت لا بد للمزني ان يكون
 عدلاً وعارفاً باسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً ناصحاً لان
 يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول المتعصب كما
 قدح الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف في الحديث بانه
 شناعة فوق هذا فانه امامك ودم تقى تقى خائف من الله وله كرامات
 شهيرة فباقى شيء يتطرق اليه الضعف؟ فتارة يقولون انه كان
 مشتغلاً بالفقه أنظر بالانصاف ائى قبح فيما قالوا؟ بل الفقيه اولى
 بان يؤخذ الحديث منه وتارة يقولون انه لم يلاق ائمة الحديث

له هو بدر الدين الحموي الدمشقي المتوفى سنة ٦٣٣هـ

انما اخذ ما اخذ من حنابلة . وهذا ايضا باطل لانه روى عن كثير
من الرواية كالامام محمد الباقر والاعمش وغيرهما مع ان حنابلة
كان وعاء العلم فلا اخذ عنه اغناء عن الاخذ من غيره وهذا ايضا
آية على ورعه وكمال تقواه وعلمه فانه لم يكثر الرواية احتياطا واتقاء باكابرة
الصحابة الذين يخافون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقولون انه كان
من اصحاب القياس والراي وكان لا يعمل بالحديث حتى وضع ابو
بكر بن ابي شيبة في كتابه بابا للتردد عليه وتوجيهه بباب التردد على
ابي حنيفة . وهذا ايضا من التعصب كيف وقد قيل المراسل ؟ و
قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين و
ما جاء عن اصحابه فلا تركه ، ولم يخص بالقياس علم غيره
الواحد فضلا عن عام الكتاب ولم يعمل بالاخالة والمصالح المرسلة
والعجب انهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام الشافعي .
وقد قال في اقوال الصحابة ، وكيف التمسك بقول من لو كنت
في عصره لحاجته ؟ ، ورد المراسيل ومخصص علم الكتاب بالقياس
وعمل بالاخالة وهل هذا الا بجهان من هتوت الطائفتين والحق
ان الاقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الامام المهام كلها مستندة
من التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله باضواءهم
فاحفظ .

وفي تنوير الصحيفة بمناقب الامام ابي حنيفة ، لا تفتروا
بكلام الخطيب فان عندنا العصبية الزائدة على جماعة من العلماء
كابي حنيفة واحمد وبعض اصحابه وتعامل عليهم بكل وجوه
وصنف فيه بعضهم الشهما المصيب في كيد الخطيب ، واما
ابن الجوزي فقد تابه الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال

في مراة الزمان وليس العجب من الخطيب فائدة طعن في جماعة
من العلماء وانما العجب من المجد كيف سلك اسلوبه وجاء
بما هو اعظم. (الرفع والتكميل لك)

لا اعتداد بجرح النسائي والخطيب بعد توثيق ابن المديني

يقول الشيخ اللكنوي في تقديم التعديل على الجرح المفسر
بوجود عارضة تقتضي ذلك. ولهذا لم يقبل جرح بعضهم في
الامام ابي حنيفة وشيخه حماد بن ابي سليمان وصاحبيه محمد
وابي يوسف وغيرهم من اهل الكوفة بانهم كانوا من المرجئة
ولم يقبل جرح النسائي في ابي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد
في جرح الرجال ولم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبعيه
بعد قول ابن حجر في الخيرات الحسان. نقل عن ابن عبد البر
رأس علماء الشأن الذين رووا عن ابي حنيفة وثقوه واشتوا عليه
اكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من اهل الحديث
اكثر ما عابوا عليه الاغراق في القياس والزعم من ان ذلك
ليس بعيب.

وقال الامام علي بن المديني «ابو حنيفة روى عنه الثوري
وابن المبارك وحماد بن زيد وهشام ووكيع وعباد بن العوام
وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به وكان شعبة حسن الرأي
فيه» وقال يحيى بن معين «اصحابنا يفرطون في ابي حنيفة
ناصحابه» فقيل آكان يكذب؟ قال لا.

(الرفع والتكميل لك)

لا يقبل الجرحُ المفسّر في حق من غلبت طاعته على معاصيه

قال الساج السبكي في طبقات الشافعية .. « قد عرفناك ان المجرح لا يقبل منه الجرح وان فسر في حق من غلبت طاعته على معاصيه وما دحوه على ذاقيه ومزكوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بان مثله من تعصب مذهبي او منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء وغير ذلك وحينئذ فلا يلتفت الى كلام الثوري وغيره في ابي حنيفة » وابن ابي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في احمد بن صالح ونحوه ولو اطلقنا نقد الجرح لما سلمنا احد من الائمة اذما من امام الاوقد طعن فيه طاعنون وهلك فيدها لكون ..

(الرغم والتكميل من ٣ و ٣١)

هل كان ابو حنيفة واصحابه (رضي الله عنهم) من المرجئة؟

كلوبل قد يظن من لا علم له حين يراى في « ميزان الاعتدال » و « تهذيب الكمال » و « تهذيب التهذيب » و « تقريب التهذيب » وغيرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالارجاء عن ائمة النقد الاثبات حيث يقولون « رمى بالارجاء » « او كان مرجئاً » او نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من اهل السنة والجماعة داخلين في الفرق الضالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين من الفرق المرجئة الضالة ومن ههنا طعن كثير منهم على الامام ابي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود اطلاق الارجاء

عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن احد
 قسمي الارجاء وسرعة انتقال ذهنهم الى الارجاء الذي هو ضلال
 عند العلماء فقد قال محمد بن عبد الكريم الشيرازي في كتابه
 «الملل والنحل» عند ذكر فرق الفسالة ومن ذلك المرجئة والارجاء
 على معنيين احدهما التأخير كما في قوله تعالى قَالُوا أُرْجُواْ
 اى امهلوه والثاني اعطاهم الرجاء اما اطلاق اسم المرجئة على الجماعة
 بالمعنى الاول فصحيح فانهم كانوا يؤخرون العمل عن الدنية والافتقار
 واما بالمعنى الثاني فظاهر فانهم كانوا يقولون لا يضر ولا ينفع مع
 الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وقيل الارجاء تأخير
 حكم صاحبه الى يوم القيمة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه
 من اهل الجنة والتأخر على هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان
 وقيل الارجاء تأخير على عن الدرجة الاولى الى الرابعة فعلى هذا المرجئة
 والشيعة متقابلتان والمرجئة اصناف اربعة مخرجته الخوارج ومُرجئة
 القدرية ومُرجئة الجبرية والمُرجئة الخالصة .. وبعد نقل هذا
 القول مع تفصيله يقول الشيخ البكنوي والذي يحيب عمله على
 العالم المشتغل بكتب التواريخ واسماء الرجال ان الارجاء يطلق على
 قسمين احدهما الارجاء الذي هو ضلال وهو الذي مر ذكره انفاً و
 ثانيهما الارجاء الذي ليس بضلال ولا يصكون صاحبه عن اهل السنة
 والجماعة خارجاً وذكرنا ان المرجئة فرقتان مرجئة الضلالة ومرجئة
 اهل السنة والوحنيفة وتلاميذته وشيوخه وغيرهم من الرواة الاثبات
 انما عدوا من مرجئة اهل السنة لا من مرجئة اهل الضلالة -

يقبل التعديل أم لا الجرح أم لا

زبد في الجرح من بيان السبب بخلاف التعديل - قال الإمام النووي في التقريب يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب قال سيوطي في دليل الأول لأن أسبابه (أسباب التعديل) كثيرة فيثقل ويشق ذكرها لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا ولم يرتكب كذا! فعل كذا أو كذا فيعد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً والناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لنظر هل هو قاصح أم لا ؟

قال ابن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما.

حكم الجرح والتعديل لمبهمين التوقف

وأما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكرفيها سبب الجرح فإننا وإن لم نعتمدها في إثبات الجرح والحكم به ففائدتها التوقف عن جرحه عن قبول حديثه لما أوقف عندنا ذلك من الريبة القوية فيهم فإن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة كما تقدمت الإشارة إليه -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٩٢ وص ١٩٣)

الواحد يكفي في الجرح والتعديل على الصحيح

والصحيح ان الجرح والتعديل يشبان بواحد وقيل لا بد من اثنين
كما في الشهادة وجه الصحيح انه كالمرتكبي (وكذا الجرح) للراوي
ناقل عن غيره فهو من جملة الاخبار ولو كان اجتهاداً من قبل نفسه
فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط العدد والفرق بينهما شيق
الامر في الشهادة لكونها في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها
وهي محل الاغراض بخلاف الرواية فانها في شيء عام للناس غالباً لا
ترافع فيه ونحوه قول ابن عبد السلام «الغالب من المسلمين مهابة
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم» بخلاف شهادة الزور ولانه
قد ينفرد بالحديث واحد فلو لم تقبل لغات المصلحة بخلاف فوات
حق واحد على واحد في المحاكمات ولان بين الناس احب و
عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٦٣)

اي من الجرح والتعديل يُقدّم اذا اجتمع في الراوي ؟

اذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل فان كانا مبهمين يقدم
التعديل كما قدمنا وان كان الجرح مفسراً والتعديل مبهماً قدم
الجرح هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين ونقله الخطيب
عن جمهور العلماء لان مع الجرح زيادة علم لم يعلم عليها
المعدل وان كان التعديل مفسراً ايضاً بان يقول المعدل عرفت
السبب الذي ذكره الجرح ولكنه تاب وحسنت حالته فانه

حينئذ يقدم التعديل كذا في «تدريب الراوي» بمعناه -
(مقدمة اعلام السنن ص ١٢)

لَا يُؤْثَرُ الْجَرْحُ الْمَفْسَرُ فَيَمَّنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ وَأَمَامَتَهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ

من ثبتت عدالته واذا عنت الأمة لامامته لا يؤثر فيه
جرح ولو مفسراً، وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط -
قال ابو جعفر بن جرير (الطبري)، ولم يكن احد يدفع
عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الروايات
للأثر وإنه كان عالماً بولاه وفي تقريره جلة اصحاب ابن عباس اياه
ما بشهادة بعضهم ثبت عدالة الانسان وليتحقق جواز الشهادة
ومن ثبتت عدالته لم تقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن
قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون
الى كلامهم لثبوت عدالته وامامته وعدوا حديثه من الصحاح -
وقال ابن جرير لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرواية
ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك
للزمر ترك اكثر محدثي الامصار لانه ما منهم الا وقد نسبهم قوم
الى ما يريغ به عنه - (مقدمة اعلام السنن ص ١٢)

لَا يَحِلُّ الْاِخْذُ بِقَوْلِ كُلِّ جَارِحٍ

لا يحل لك ان تأخذ بقول كل جارح في آفة راو كان وان كان
ذلك الجارح من الاثمة او من مشاهير علماء الأمة فكثيراً
ما يوجد امرأ ما يعم من قبول جرحه وحينئذ يحكم ببرد

جرحه وله صور كثيرة لا تخفى على المهرة منها ؛ او يكون الجرح
نفسه مجروحاً فينبذ لا يبادر الى قبول جرحه وكذا تعديله ما لم
يوافقه غيره كالازدي في أن في لسانه دهقاً وهو سرف في الجرح
قال الذهبي في ترجمة ابان بن اسحاق المدني بعدما نقل عن ابي
الفتح الازدي أنه متروك قلت لا يترك فقد رثقه احمد والعجلي
وابوالفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجرحين
جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه احد الى التكلّم فيهم وهو متكلم فيه .
وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » في ترجمة احمد بن
شبيب الحجلي البصري بعدما نقل عن الازدي فيه غير مرضي
قلت لم يلتفت احد الى هذا القول بل الازدي غير مرضي اهـ . وقال
ايضاً في « مقدمة الفتح » في ترجمة عكرمة مانعه اما الوجه الاول
فقول ابن عمر (فيه) لم يثبت عنه لانه من رواية ابي الخلف
الجزائري عن يحيى البكاء انه سمع ابن عمر يقول ذلك ويحيى البكاء
متروك الحديث . قال ابن حبان ومن المحال ان يجرح العدل
بكلام المجروح اهـ . (مقدمة اعلاء السنن ص ٣٢٠ وم ٣٢١)

قَدْ تَعَنَّتْ بَعْضُ النُّقَادِ فِي جَرَحِ أَهْلِ بَعْضِ الْبِلَادِ أَوْ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ خَاصَّةً

ومن النقاد من له تعنت في اهل بعض البلاد او بعض المذاهب
خاصة . دون الكل كالجوزجاني فان له تعنتاً في جرح الكوفيين
خاصة . قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » الجوزجاني لا عبرة
بجرحه على الكوفيين اهـ . وكالذهبي فانه لتقشفه وغاية روجه
مسرف في جرح الصوفية والا شاعرة جداً . قال التاج السبكي

في طبقات الشافعية ، هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة وعندنا
على اهل السنة تحمل مفروط فلا يجوز ان يعتمد عليه وهو شيخنا
ومعلمنا غير ان الحق احق بالاتباع وقد وصل من التعصب المفروط
الى حد يستحي منه ام- وكالدارقطني وامثاله من متأخري اهل
الحديث فان لهم تعنتا في ابي حنيفة واصحابه كما لا يخفى
على من طالع كتبهم-

قال العلامة بحر العلوم في (فواتح الرحموت) لا بد للمزكي
ان يكون عدلاً عارفاً باسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً
ناصباً وان يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول
المتعصب كما قدم الدارقطني في الامار الى حنيفة بانه ضعيف
في الحديث واي شناعة فوق هذا الى ان قال والحق ان الاقوال
التي صدرت عنهم في حق هذا الامام الهما مكلها صدرت من
التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله باقوا هم
فا حفظه وقال مؤلف تنوير الصريحة لا تغتر بكلام الخطيب
فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة
واحمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه
بعضهم السهم المصيب في كيد الخطيب واما ابن الهريزي
فقد تابع الخطيب ام- كذا في الرفع والتكميل-

(مقدمة اعلام السنن ص ٨)

اقسام المتكلمين في الرواة

واذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجرح المفسر
مقدم على التعديل عند الاكثر وقال بعض المحققين يقسم

المتكلمون في الرواة الى ثلاثة اقسام قسم تكلموا في سائر الرواة
 كابن معين وابن حاتم وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك
 وشعبة وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عينية والشافعي
 ويقسمون من جهة اخرى الى ثلاثة اقسام ايضاً ١- قسم شدد في
 امر التعديل و ٢- قسم تساهل فيه و ٣- قسم توسط في ذلك -
 فالقسم الاول وهو المشدد قد افراط في التشبث في امر التعديل
 فلماذا تراه يؤاخذ الراوى بالغلطتين والثلاث فهذا اذا وثق
 راوياً فلا يتوقف في توثيقه واذا ضعف راوياً فتأان في امره وانظر
 هل وافقه غيره على ذلك فان لم يوافق ذلك الراوى احد من
 الجهابذة النقاد فهو ضعيف وان وافقه احد منهم كان موضعاً
 للنظر والبحث فقد قالوا لا يقبل الجرح الا مفسراً يريدون بذلك
 انه لا يكفي في ذلك قول مثل ابن معين مثلاً «هو ضعيف» من غير
 بيان سبب ضعفه فاذا وثق مثل هذا البخارى ونحوه وقع الاختلاف
 في هذا الراوى من جهة تصحيح حديثه او تضعيفه ومن ثم قال
 ارباب الاستقراء في هذا الفن لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن
 قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة يريد اثنان من
 طبقة واحدة ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث
 الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وكل طبقة من نقاد
 الرجال لا تخلو من مشدد ومتوسط فمن الاولى شعبة والثوري
 وشعبة اشد منه ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي و
 يحيى اشد منه ومن الثالثة ابن معين واحمد وابن معين اشد
 منه ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشد منه فراذا
 وثق ابن مهدي راوياً وضعفه ابن القطان فان النسائي لا يتركه

لما عرف من تشديد ابن القطان ومن نحأ نحوه في النقد ومن
المتساهلين في النقد الترمذي والحاكم ومن المعتدلين فيه
الدارقطني وابن حدى فليتنبه لذلك فإنه من المواضع
التي يخشى ان يغلب فيها الوهم على الفهم كذا قالوا -
(مقدمة فتح الملهم ص ١٩)

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالْفَاظِلِ

فاعلى مراتب التعديل وارفعتها عند المحدثين الوصف بما
دل على المبالغة او عبراً بفعل «كاوثق الناس» واضبط الناس
واثبت الناس، او نحوه «كاليه المتهلى في التثبت» ولا احد
اثبت منه، ومن مثل فلان، ولا اعرف له نظيراً، وفلان يسئل
عنه، والثانية التي تليها ما كرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة،
وثقة ثبت، وثقة حجة، وثقة حافظ ثبت، حجة ثبت، حافظ
ثقة متقن، ونحوها كفلان لا يسئل عنه - والثالثة ما لم يتكرر
فيه ذلك كثقة، او متقن، او ثبت، او حجة، او عدل، او حافظ،
او ضابط، او كانه مصحف، او امام، والحجة اقوى من الثقة و
من قيل فيه ذلك فهو ممن يحتج بحديثه ويدخل في الصحاح
وان تفرد به - والرابعة : صدوق، او محله الصدق، او لا بأس به
عند غير ابن معين، او ليس به بأس عند غيره ايضاً، او تماسك،
او ثقة ان شاء الله، او مأمون، او خيار، او خيار الخلق، ونحوها
الخامسة «شيخ» مائل الصدق ماهر «جيد الحديث»، «حسن
الحديث»، صدوق سمى الحفظ «صدوق يهر» صدوق له اوهام،
صدوق يخطئ، صدوق تغير بالخرق، «صدوق رمى بالتشيع او

العباءة، ونحوهما، فلا ريب روى عنه الناس، « وسط مقارب الحديث ونحوها. السادسة « صالح الحديث « صدوق انشاء الله اوجب انه لا بأس به « ما اهلوه بأشأ، صويلح، مقبول، ليس بعيد من الصواب، يروى حديثه، يكتب حديثه ونحوها ومن قيل فيه هذه يكتب حديثه وينظر فيه لان هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين كذا في تدريب الراوي. وعن يحيى بن معين اذا قلت لا بأس به فهو ثقة واذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه كذا في تدريب الراوي (مقدمة علماء السنن ق٤١)

الفاظ الجرح ومراتبه

واما الفاظ الجرح فادناها ما قرب من التعديل فاذا قالوا لين الحديث « كتب حديثه ونظر فيه اعتباراً. قال الدارقطني اذا قلت لين « لم يكن ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشئ لا يسقط عن العدالة وهذه مرتبة اولى ويدخل فيه ما ذكره العراقي « فيه لين » فيه مقال « نعرق وننكر « ليس بذلك « ليس بالمتين « ليس بحجة « ليس بعمدة « ليس بمرضى « للضعف ما هو فيه خلف « تكلموا فيه « طعنوا فيه « مطعون فيه « سيئ الحفظ، فيه ضعف « ليس بذلك القوي « كما فيه ايضاً.

واذا قالوا ليس بقوي « يكتب حديثه ايضاً للاعتبار وهو دون لين وهذه مرتبة ثانية. واذا قالوا ضعيف الحديث « دون، ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به ايضاً وهذه مرتبة ثالثة. ومنها ما ذكره العراقي ضعيف فقط، منكر الحديث، عند غير البخاري « حديثه منكر، واي ضعفوه، مضطرب الحديث، لا يحتج به،

مجهول، والرابعة «رد حديثه، رد واحدته، مردود الحديث ضعيف جداً، وإحدى مرة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارميه، ليس بشيء، لا يراوى شيئاً، لا شيء، ونحوها، والمرتبة الخامسة فلان متهم بالكذب او الوضع، ساقط، هالك ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث» فيه نظر عند البخاري وسكتوا عنه، عنده ايضاً، لا يعتبر به، لا يعتبر حديثه، ليس بثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون ونحوها. ومن قيل فيه ذلك أي لفظ من الرابعة او الخامسة فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به ولا يستشهد. والسادسة اسوأها وهي ان يقال فلان كذاب ويكذب، دجال، وصاع، يضع، وضع حديثاً كذا في تدريب الراوي والرفع والتكميل.

(مقدمة اعلام السنين ١١٢، ١١٣)

كَلِمَةٌ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (يَعْلَوَةُ الْكُوْثُرِي)

نجد في «الضعفاء للعقيلي» والكامل لابن عدي، كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه فالاول لفساد معتقده على طريقة العشوية والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد و سار من بعدهما سيرهما اما جهلاً او تعصباً ولم يؤذ من سلك هذا السلك الا نفسه ولم يضع من شأن احد الا من شأن نفسه. انظر قول ابن عدي في ابراهيم بن محمد بن يحيى الاسدي شيخ الشافعي نظرت الكثير من حديثه فلم يجد له حديثاً منكرًا مع انك تعلم اقوال اهل النقد فيه كاحمد وابن حبان قال العجلي «مدني»، رافضي، جهلي قدري لا يكتب حديثه»، بل كذب به غير واحد

من النقد ولولا ان الشافعي كان يكثر منه قدراكثاره من ما لكان
 لما سعى ابن عدي في تقريبه امره استنادا الى قول مثل ابن عقدة ولا
 ادري كيف ينطق لسان ابن عدي عن علم مثل محمّد بن
 الحسن وامامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكان
 المتشبه ببالا يعطى يستغنى عن علم كل عالم متغفما في جهلته
 غير ناظر الى ما وراءه وامامه وهكذا مع سائر ائمتنا كلهم اللهم
 الله سبحانه سامحته -

ومن معائب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديثه أنّ
 أفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد اقرب ذلك الذهبي
 في مواضع من كتابه «الميزان» ومن هذا القبيل كلامه في أبي
 حنيفة في مرويّاته البالغة (عند ابن عدي) ثلاثمائة حديث و
 إنما تلك الأحاديث من رواية أبي جعفر النجيري وكل ما في تلك
 الأحاديث من المؤخذات كلها بالنظر الى هذا الراوي الذي هو من
 مشائخ ابن عدي ويحاول ابن عدي ان يلصق ما للنجيري الى
 أبي حنيفة مباشرة وهذا هو الظلم والعدوان وهكذا باقي مؤلفاته
 وطريق فضع امثاله النظر في اسانيدهم واما العقيلي فقد نقلنا
 كلمة الذهبي فيه في مقدمة انتقاد المغني وسبق منّا الكلام
 فيه ايضا -

منزلة سائر كتب البخاري في الرجال ليس كمرتبة صحيحه

واما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجمل
 الصحيح على ان النظر في اسانيد ما هو الطريق الوحيد لتعرف

دخا بها فاذا رأيتها يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول
الذولابي وابي الفتح الازدي فيه واذا رأيتها يروى عن الحسیدی
تذكر كلمة محمد بن عید الله عبد الحكم فيه واذا وجدت
يروى عن اسمعيل بن عرعرة تبحث عنه في كتب الرجال مع
الانتباه الى انقطاع خبر الحمیدی وخبر اسمعيل وهكذا تفعل في
باقى الكتب.

منزلة كتب ابن حبان فى الرجال

واما كتاب ابن حبان فى الرجال فتتظر حال مؤلفه فى
« معجم البلدان » الياقوت فى البست

وقد قال الذهبى عن ابن حبان فى « ترجمة ايوب بن عبد الله
من الميزان » انه صاحب تشيع وتشيع ولا تنس كلمة ابن الجوزى
فى مناقب احمد فى ابن المدينى واما عبد الرحمن بن مهدي فكان
كثير الطعن كثير التراجع قال ابوطالب المكي فى « قوت القلوب »
كان عبد الرحمن ينكر الحديث ثم يخرج بعد وقت فيقول هو
صحيح وقد وجدته وعن ابن اخيه انه قال كان خالى قد خط
على احاديث ثم صرح عليها بعد ذلك وقرأتها عليه فقلت قد
كنت خطت عليها فقال نعم ثم تفكرت حين ما اتى اذا ضعفها
اسقطت عدالة ناقلها وان جاء فى بين يدي الله تعالى وقال لى
لما سقطت عدالتى رأيتنى لم يكن لى حجة راجع كلمة العجلى
فى سؤالات ابنه فى « ابن مهدي » واما الخطيب فتدرس اشعاره
التي نقلها ابن الجوزى فى « السهم لمصيب » من خطه ثم ما
ذكره سبط ابن الجوزى فى « مراة الزمان » بشأنه حتى نقل

قيمة كلامه في الجرح وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فبعد
ان ترى فيه كلامه في البخاري شيخ حفاظ الامة «تركه ابو زرعة و
ابو حاتم» تعلم مبلغ تهويرة فتتروى في قبول ما يقوله من الجرح
وفي ادائل ما علقناه على شروط الائمة فوائد من الترامهر مزي
في هذا الصدد.

قال ابن معين ربما نتكلم في الرجل وقد حطر حله في —
دار النعيم من زمن بعيد وكما اختلق ابراهيم بن ثابت الرمادي على
لسان ابن عيينة من الروايات وكما افتروا على مالك في هذا الصدد
كما يظهر من كلام ابى الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» ص ٢٢
وقال ابو الحسن ابن القطان وغيره عن الشاجي مختلف في الحديث
ضعفه قوم وثقه اخرون بل تراه كثير الانفراد بمناكير
الاخبار عن مجاهيل كما تجد ذلك منه بكثرة في تاريخ الخطيب
وقال ابو بكر الرازي في «حديث ذكاة الجنين» عند ذكره كلمة
انفرد بها الشاجي انه ليس بما مون ولا ثقة فلا يكون كلامه
في العلل والخلاف موضع تعويل اصلوا وتعصبه البارد مما لا يبلو
ومن تعامل على ائمتنا امارا وجامدا لا ينتبه الى دقة مدارك
ائمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف
للحديث دونهم اوزائع صاحب بدعة يظن بهم وانهم على
ضلال وهو الضال المسكين.

من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن باول نظرة حيث يكون
كلامه ظاهرا لمجازفة فاذا رأيت مثلاً يقول «فلان ما ولد في

الاسلام اشأم منه،، لاحظت انه لا تقوم في الاسلام وانه على تسليم وجوه في غير الثالث الواردة في الحديث لا تشك ان درجات الشوم تكون متصاعدة فالحكم على شخص بأنه اشأم الموثومين بغير نص من المعصوم حكم غيبي يبرأ منه اهل الدين فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه قبل اسقاط المقول فيه فمسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الائمة القادة واما الطعن في التحويل باعتباره ليس من بلد الطاعن او ليس من قومه او ليس على مذهبه فتعصب بأروياً بأه اهل الدين قال الشافعي في « الامر، من ابغض التحويل لانه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة قال ابو طالب في « قوت القلوب، وقد يتكلم بعض الحقاظ بالاقدام والجرأة فيتجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه افضل منه وعند العلماء بالله تعالى على درجة فيعود الجرح على الجارح اهـ وفيه من الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازفاتهم بأسر الجرح والتعديل بعد محنة احمد-

الجرح للانتقام والتشفى من تلبس ابليس

وقال ابن الجوزي في « التلبس » ومن تلبس ابليس على اصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفى ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الامة للذب عن الشريعة والله اعلم بالمقاصد - ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن من اخذوا عنه - اهـ

والحاصل ان كتب الجرح من امثال ما سبق وامثال تاريخ

بن خثيمة وكتاب المدائسين» للكرابي لمرتد من لم تغمز فيه سواء كان من الحفاظ او من الاثمة الفقهاء بحيث يجد مثل صاحب بن عقاد أكبر طعن في كبار الحفاظ واهل الحديث في تلك الكتب ويؤلف في ذلك مؤلفاً خاصاً وكذلك يفعل بعض الفاتنين في ائمة الدين فلا نوء ان نتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا وربما يؤسف جداً استمرار هذا التعصب المردود على توالي القرون.

تسامح ابن حجر في نقد الرجال

وهذا الحافظ ابن حجر متروك يسند في لسان الميزان، في ترجمة معمر بن شبيب انه سمع المأمون يقول امتحنت الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً وقد بقيت خصلة وهو ان اسقيه من النبيذ ما يغلب على الرجل الجيد العقل قال! فخذ ثني ثابث الخماراته استدعى به فاعطاه رطلاً فقال يا امير المؤمنين ما شرهته قط فعزم عليه فشربه ثم روى عليه عشرين رطلاً فما تغير عقله ولا زال عن حجه، ثم يقول ابن حجر قلت لا يخفى على من له ادنى معرفة بالتاريخ انها كذب - ١٥ -

ثم تجد ابن حجر يقول في توالي التأسيس، ١٥ وقال معمر ابن شبيب سمعت المأمون يقول امتحنت محمد بن ادريس الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً مقصراً على هذا القدر من الحديث مع ان الحكاية باسرها مكذوبة فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشرط الخبر المكذوب في اثبات منقبة الشافعي وما ورد بسند واحد اما ان يزد كله او يقبل كله وما فعله ابن حجر هنا هي النعيانة بعينها - و كرسجل عليه ابراً صحابه اليه من تعصبات باردة ضد الحنفية

وغيرهم في «الدرر الكامنة» راجع هوامشها المنقولة من خط السخاوي
وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القيل، ومن هذا القيل ما قاله
في «توالي التأسيس» ^{ص ٣٧} ويدل على اشتقائه في القدماء ما أخرجه البيهقي
عن طريق أحمد بن عبد الرحمن وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو ابن
الجارود التقي الكذاب المشهور لا عذله في رواية البيهقي بطريقه
لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي الظاهرة الكذب بطريق
أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي كما فعل مثل
ذلك أبو نعيم الإصبهاني وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب
والنجار مثله لكن قاتل الله التعصب يفتك بالمتعصبين قال
الذهبي «في الميزان» عن النجار هذا حيوان وحشي. قال حدثنا محمد
سهل الأموي حدثنا عبد الله ابن محمد البلوي فذكر عنة مكذوبة
لمن تدبرها اهـ. وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في
«مناقب الشافعي» ^{ص ٣٦} ومما يؤخذ عليه ابن حجر ذكره البلوي
في أعداد أصحاب الشافعي وأصفاله أنه من الضعفاء فقط مع أنه
كذاب مشهور وفي هذا القدر كفاية فيها نريد لفت النظر إليه هنا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
تَسْلِيماً كَثِيراً وَأَخْرَدَ غُورَنَا إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٤

٢١- يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى الله مولاه محمد زاهد بن الحسن
بن علي الكوثري عفا الله عنهم وعن مشائخهم و
قرايتهم وسائر المسلمين - (مقدمة نصب الراية ص ٥٤، ٥٥)

طَبَقَاتُ الْمَجْرُوحِينَ

وأما طبقات المجروحين فقد قال الحاشي
" المدخل " المجروحون طبقات -

الأولى - قوم وضعوا الحديث -

الثانية - قلوبهم فوضوا الأحاديث إسانيدها -

الثالثة - قوم حملهم الشهرة على الرواية عن قوم

لم يدركوهم

الرابعة - قوم عمدوا إلى الموقوفات ورفعوها -

الخامسة - قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها -

السادسة - قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط

الحديث فدخل عليهم الوهم -

السابعة - قوم سمعوا من شيوخهم ثم حدثوا بما لم

يسمعوا غير أصول سماعهم -

الثامنة - قوم قد سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول

سماعهم -

التاسعة - قوم جيئ إليهم يكتب ليحدثوا بها فاجابوا من

غير ان يدروا انها سماعهم -

العاشرة - قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على

التخمين كابن الهيعة -

(تدريب التراويح، ص ٥٢، ٥٣)

تسهيل للقلمية

قوله أما بعد يرحمك، إلى قوله يطول بذكرها الوصف

يقول الامام مسلم رحمك الله (يا أبا اسحق، ابراهيم بن محمد بن
سفيان الفقيه) إنك (بتوفيق الله تعالى) ذكرت هتك بالفحص عن
معرفة جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنن الدين وأحكامه، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب
وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من التير والآداب والتفسير
والعقائد والفن والأشراط والناقب، بالأسانيد التي نقلت
بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم. ووردت (أرشدك الله)
أن تقلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطة من غير اختلاط
ماليس بحديث كاستنباط فتة أو نقل آراء العلماء أو عند
من كتاب أو أثر (كما فعل البخاري)

وسألت متى تلخيص تلك الأخبار في شكل مؤلف خاص
بلا تكرار كثير، فإنه يشغلك عما قصدت من فهم معانيها
واستنباط الأحكام منها.

ولما تدبرت في مسئولك وما يتول إليه الحال علمت أن
له منفعة موجودة وعاقبة محمودة إن شاء الله تعالى، وعند سؤالك
عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لو سئل لي ذلك العزم ووفق
لي ثم قضى الله لي بالتمام والكمال، فأنا أول من يعود إليه ففقه
قبل غيري لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان

قوله: الا ان جملة ذلك الى قوله وقد عجز واعن معرفة قليلة

ومجل ذلك المذكور من الاسباب او النفع ان حفظ القليل من الاحاديث اذا كان صحيحاً وضبطه اسهل واقنع من ممارسة الكثير منه اذا كان مجموعاً من الرطب واليابس خصوصاً عند من هو كالعوام في عدم الامتياز بين الصحيح والسقيم من الاحاديث والغث والسمين الا بعد تعليم غيره ايتاء من العلماء المميزين والأئمة النقاد، فاذا كان الامر كما قلنا، فالقصد والتوجه الى الصحيح القليل من هذا الشأن اولي من الكثير السقيم سيما عند هؤلاء الذين لا تميز عندهم. نعم انما يرجي النفع في الاستكثار من الحديث وجمع المكورات منه خاصة من الناس الذين رزقوا التيقظ والمعرفة باسباب السقيم وعلمهم بالذلة من خاصة الناس ينال بغيته ويقع على الفائدة في الاستكثار من جمعه بما اوتي من التيقظ والمعرفة ان شاء الله تعالى.

وأما العامة مهم الذين لا يضاعفون الخواص من أهل التيقظ والمعرفة فلا فائدة لهم في طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليلة.

قوله، ثم انا ان شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة الى قوله فلا نتولى فعله،

اي بعد ذكر ان الأمر السهل والنافع لي ولك ضبط القليل واقنائه وان الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة، فنشر

ان شاء الله تعالى في تخريج ما سألت و تأليفه على شرط سوف
أذكره وهو اننا نعهد إلى مجموعة خاصة، وجملة غالبية، ظاهرة
الصحة عند المحدثين (لجميع الأخبار المسندة أو نصفها، فإنه
يقول ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام
لأجل أن روايتها على ثلاث طبقات .

فاذا فرغنا من تخريج القسم الأول اتبعنا الثاني وأما

١ واختار العلماء في إتيانه في هذا الكتاب بالقسمين الأولين ، فقال الحاكم
والبيهقي ، ان المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني، وإنما ذكر
القسم الأول فقط، قال القاضي عياض ما حاصله ، كأن الحاكم تأول أنه
إنما أراد أن يفرق لكل قسم وطبقة كتاباً و يأتي بأحاديثها خاصة
مفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بها ظهر من تأليفه ، وبأن من
غرضه ان يجمع ذلك في الأجواب و يأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى
والثانية ثم يأتي بالثالثة على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى
جميع الأقسام الثلاثة ، فانك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه
الحديث على ثلاثة أقسام وروايتها على ثلاث طبقات من الناس ،
ثم ذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا
أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والاعتقان ، مع كونهم من
أهل السر والصدق ، وتعالى السلام ، ثم أشار إلى ترك
حديث من أجمع العلماء واتفق الأكثر منهم على تهمة ، وبقي من

الثالث فلم نخرج عليه..... ونضمد في تحريمنا وتأليفنا
أن يكون من غير تكرارها أمكن إلا أن يأتي موضع لا بد فيه
من تكرار حديث فيه معنى زائد أو تكرار إسناد يقع في جنب
سند آخر لعلته تقتضي ذلك لأن المعنى الزائد الضروري للحديث
المراد فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ذلك المعنى
الزائد، إذا لم يمكن قطعه بأن كان للمعنى الزائد منه تعلق بما
بقي أو إعادة ذلك المعنى وحده، وقطعه عن الحديث التام إختصاراً

الرواة من اتهمه بعضهم وزكاه بعضهم فلم يذكرهنا ووجدته ذكر في
أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين. وأتى بأسانيد الثانية منهما على
طريق الإقتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب للقسم الأول
شيئاً وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، متن ضمت أو اتهم
ببعدة أدعت أنه أتى بطبقاته الثلاث، في كتابه على ما ذكر
ورتب في مقدمة كتابه وبنيته وطرح الرابعة كما نص عليه -
(مقدمة فتح الملهم لمصطفى ١٣٦ وم ١٣٧)

وأجاب عمرو بن الصلاح عما عاب العاصيون مسلماً بروايتهم
عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقفين في الطبقة الثانية
الذين ليسوا من شرط الصحيح بأربعة أوجه :
الأول : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة
عنده، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي وفيه ما احتج البخاري
ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم مجهول على

إن أمكن بأن لا يتعلق بما بقى. ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه من جملة الحديث فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذ ضاق نطاق القطع .

نفس فأما الحديث الذى لا حاجة من اعادته بجملة بل يكفى اعادة المعنى الزائد فلا نكون بصدد ٢ ولا نتوجه إليه إن شاء الله تعالى .

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة أصناف :

- (١) ما يمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تقصر .
- (٢) ما يمكن قطعه مع تقصير وضيق من المقام
- (٣) ما لا يمكن قطعه وفصله أصلاً. ففي الأول لا حاجة إلى تكرار الحديث بجملة بل يكفى إعادة المعنى الزائد، وفي الثانى إعادة الحديث أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب .

الثانى : أن يكون ذلك واقفاً فى المتابعات والشواهد لافى الأصول .

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو خير فادح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته .

الرابع : أن يسلو بالشخص الضعيف استادة وهو عند من رواية الثقة نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك .

(ممكن أكان الاكمال للسوسى بزيادة ١-٩)

بجملته أولى وأسلم وفي الثالث إعادته ضروري لا يتم الكلام بدونه.
 قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ما ذكر
 من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر
 أولاً الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأتق من غيرها
 فان ناقلوها أهل استقامة واثقان فيما نقلوا من الحديث
 ولم يوجد في روايتهم إختلاف شديد ولا تخليط فاحش
 يعني يوجد فيهم الضبط بأن لا تكون روايتهم مخالفاً عن
 رواية الثقات إلا نادراً كما عرف ذلك الاختلاف والتخليط في
 رواية كثير من المحدثين وظهر في حديثهم .

فإذا ذكرنا أخبار هذا الصنف أي الطبقة الأولى من
 الطبقات الثلاث أوردنا أخبارا الطبقة الثانية اتباعاً
 واستشهاداً فان في أسانيد هذه الأخبار من ليس كالطبقة
 الأولى في الحفظ والاثقان ومع ذلك يشملهم اسم الستر
 والصدق وتعالى العلم يعني لا يكونون متروكين ولم يدفع
 عنهم اسم العدالة والصدق. ولو أردت وضوح الفرق بين
 الطبقتين الأولى والثانية فوازن هؤلاء الثلاث عطاء بن
 السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن سليم وأمثالهم من

له واعلم أن يزيد بن زياد أي ابن أبي زياد اثنان قرشي دمشقي، وكوفي صاحب
 حديث الرايات السود، أحد علماء الكوفة المشهور على سرء حفظه، ولا شك

الذين يعهد اسم الستر والصدق عند أهل العلم ويعرفونهم
بقلة الإقتان والإستقامة فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة
رفيعة ونخلة سنية - (أى وأزهر) هؤلاء الثلاث من الطبقة
الأولى منصور بن العتير وسليمان الأعشى وإسماعيل بن أبي خالد
فى الإقتان والإستقامة وحديث الطبقة الأولى مباينة للطبقة
الثانية لا يقاربونهم فإن أهل العلم بالحديث لا يشك فيها
استفاض من جهة حفظ منصور والأعشى وإسماعيل وإقتانهم
لحديثهم وما عرفوا مثل ذلك من طاء وزيد وليث
وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سبيون
كأبن حنوف وأيوب السخيتان مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني وجدت
بينما أى بين الأولين والثانيين بونا بعيدا فى كمال الفضل وصحة النقل
فهم أن عوفاً وأشعث غير مدفوعين من صدق وأمانة عند أهل العلم
ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق فى المنزلة.

ان كليهما ضعيفان، ولكن حتى مسلم ههنا: الثاني الكوفي المتوفى ١٣١هـ كما يقول
المحقق فى التهذيب: وأقرب النوع فذكر فى مقدمة شرح مسلم
ترجمة يزيد بن أبى زياد الدمشقي قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم
بقوله، ابن أبى زياد وفيه نظر. فتح المهم ملخصاً ١ ج ١

وفى الترمذي ١٣١هـ يزيد بن زياد أو ابن أبى زياد القرشي الدمشقي
متروك من البعة - يزيد بن أبى زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف كبير فخير
ما رتلان وكان شيعياً من الخامسة مات سنة ١٣٦هـ

وإنما ذكرت أسماء هؤلاء تمثيلاً ليكون علامة يفهم منها من
خو عليه طريق أهل العلم في مراتب أهله فلا يقصو الرجل العالى عن
علوه ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته بل يعطى كل ذي حق حقه و
ينزل كل منزلته فلا يكون تاركا للعدل بالكتاب من قوله تعالى :
(وفوق كل ذي علم عليم) ولا تاركا للسنّة مما روت عائشة رضي الله
عنها وقالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس
منازلهم ، فعلى الطرق المذكورة تولّف مسؤولك من الأخبار عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل
الحديث متّهمون ، إلى قوله : في الأماكن التي يليق بها
الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى

فأما القسم الثالث منها ما روى عن قوم أى الطبقة الثالثة
هم متّهمون عند جميع أهل الحديث أو عند أكثرهم ، فلناستأغل
بتخريج حديثهم . ثم قسم هؤلاء المتّهمين من هذه الطبقة
إلى صنفين ، صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار . ومثّل
لهذا الصنف الثغر الستة (١) ، عبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني
(٢) وعمرو بن خالد (٣) وعبد القدر الشامي (٤) ومحمد بن سعيد المصلوب
(٥) وغياث بن إبراهيم (٦) وسليمان بن عمرو ابوداود النخعي وأشباههم
والصنف الثاني : الغالب على حديثهم المنكر والغلط ، وقال
أمسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضاً . ومثّل للصنف الثاني
أيضاً الثغر الستة ، فقال فمن هذا الثغر من المحدثين (١) عبد الله بن

بن معمر (٢) ويحيى بن أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبو العطون
(٤) وعباد بن كثير (٥) وحسين بن عبد الله ابن خميرة (٦) وعمر
بن مهبان ومن غاصحهم في رواية المنكر من الحديث فلست أخرج على
حديثهم ولا تشاغل به ، وبعد ذكر الصنف الثاني تبدل التثنية
له بين علامة الحديث المنكر وحكم الراوى الذى يروى المنكر
فقال ^{له} وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته
للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته
روايته أو لم تكد توافقها إلا فى قليل أو لا بتعسف ،

(وقال فى منكر الحديث) فإذا كان الأغلّب من حديثه كذلك
أى تخالف روايته رواية الثقة كان ذلك الراوى معجورا الحديث غير
مقبول روايته ، ولا يستعمل حديثه للاحتجاج به ، ثم استدل بحكم
أهل الحديث وأثبت فى قبول ما يترد به المحدث وبيان شرط
القبول فقال :

لأن حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم فى قبول
ما يترد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المترد قد شارك
الثقة من أهل العلم والحفظ فى بعض (أى أكثر) ما رويوا أو أمعن
وبالغ فى روايته على الموافقة لهم - ثم بعد ذلك أى المشاركة

وله لا يخفى أن هذه علامة المنكر المردود عند المحدثين وهو ما انفرد به غير
الثقة ولما إذا كان المنفرد ثقة ضابطاً متقناً فالمنكر غير مردود -

(فتح الملهم لمنهجا مشج ١)

في أكثر أحاديثهم أو الإمعان على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث
ليست عنده هؤلاء الثقات وشدُّ بها فتقيد روايته وأحاديثه الزائدة
التي انفرد بها من أصحابه وأما من لم يشاركهم في أحاديثهم
المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفونها فلا تقبل
تفرداته ، هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسبأه ، كما في
الفتح .

وبعد الفراغ من الاستدلال استشهد بتفرد بعض أصحاب الزهري
وهشام بن عروة عن أكثر أصحابها الحفاظ المتقين فقال : فأما من
تراه يعد مثل الزهري أي يعد أن يروي عن الزهري في جلالة
قدره وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين بحديثه وحديث غيره أو لمثل
حديث هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك
أي معروف قد نقل عنها أصحابها حديثها على الإتيان في أكثره ،
فيروى ذلك العامد عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ما لا يعرفه
أحد من أصحابها وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابهما
في رواية الحديث الصحيح الذي عندهم ، فلا يقيد حديث هذا الغرب
من الناس الذين يخالفون ثقة أصحاب شيوخم مع عدم الشركة في
الصحيح الذي عندهم . ثم يقول هذا الذي ذكرنا في المقدمة
يدفع به الضرورة فإننا قد شرعنا من مذهب علماء الحديث قد
ما يقصد إليه ويتوجه من أراد سلوك سبيل القوم في الرواية
ورفق لها . وتزيدك شرحاً وإيضاحاً في مواضع الكتاب عند ذكر الأخبار
المثلة في الأماكن التي لا بد فيها من الشرح والإيضاح ، وقد وفي الإمام

الامام مسلم بومة هذا كما وفي بوعده السابق في ذكر القسمين الاولين وترك الثالث.

قوله : و بعد يرحمك الله الى قوله أحد الكاذبين

وبعد شرح مذهب أهل الحديث قدر ما يتوجه إليه من أراد سبيل القوم (يرحمك الله) فإن الانتصاب لما سألت من تمييز الصحيح من السقيم والجيد من الردي وتحصيل المقبول من المردود وتأليف كتاب يجمع فيه هذه الأحاديث الميزة بالجملة ليس بسهل علينا ولكن سوء ضيع من نصب نفسه محدثاً وادعى كونه عالماً بالحديث وعلله وتخلفه عن الأمر اللازم عليه من لمج الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار والاكتفاء على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقة المعروفين بالصدق والأمانة سهل علينا هذا الأمر مع أن هؤلاء المدعين يعرفون ولا يعرفون بألسنتهم أن كثيراً من الأخبار التي يلقونها إلى الأغنياء من الناس هو مستنكر منقول عن قوم غير مرضيين بل ذكر الرواية عنهم كبار أئمة هذا الفن مثل مالك بن انس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة فتشروا القوم الأخبار المنكرة بالأئمة الضعاف المجهولة واقفائهم إلى الجهل انخفت على قلوبنا إجابة ما سألت

باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكاذبين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعلم (وقتك الله) إنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات من

سقيمها وثقة الناقلين لها من المتضمنين منهم أن يروى من الأخبار
 ما عرف صحة مخارجه ومصونية ناقله ما يعيبه في الرواية وأن يتقى
 من رواية ما كان منها عن أهل التهم والمعادين من أهل البعد
 الذين تقضى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس إلى بدعتهم، والدليل
 على وجوب الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا
 عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ٥ وقوله تعالى : مِثْنُ رَضْوَنَ مِنَ الشَّهَادَةِ
 وقوله تعالى : وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلٍ مِثْلَكُمْ .

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران ، أن خبر الفاسق ساقط
 غير مقبول قبل التبين وأن شهادة غير العدل مردودة ، ولما كان يرد
 عليه أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويت بينهما ! أجاب عنه بقوله :
 والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة الخ يعنى المفارقة بينهما الوجه
 لا تنافى الاجتماع لوجه أخرب الوجه الموجبة للاجتماع أعظم من
 فيها والوجه الموجبة للإشتراك بينهما كثيرة :

منها ما ذكره الإمام مسلم بقوله : إذ كان خبر الفاسق غير مقبول
 عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عندهم . ومنها اشتراط الإسلام
 والعقل والبلوغ والعدالة والمروة وضبط الخبر المشهود به عند
 التعلل والأداء .

ومن الوجه الموجبة للافتراق بينها الحرية والذكورية والعدد
 والتحصن بالعداوة وضدها وما فى معنى ذلك وقبول الفرج مع وجود
 الأصل فان هذه الأمور تعتبر فى الشهادة ولا تعتبر فى الخبر

هَذَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَعْتَدِبُهُمْ (فَتْحُ الْمَلِمْ مَلْخُصًا ج ١ ص ١٣)
 ثُمَّ اسْتَدِلَّ عَلَى مَنْعِ رَوَايَةِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ بِقَوْلِهِ : وَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى
 نَفْيِ رَوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ كُنُودَ لَدَلَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَيْرِ الْفَاسِقِ . وَمِثْلُ السَّنَةِ
 بِالْأَثَرِ الْمَشْهُورِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ
 جَنْدَبٍ وَعَنْ الْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى
 أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ .

بَابُ تَغْلِيظِ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ تَعْدِ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسِ بْنِ مَانٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
 وَالْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عِظَمَةِ الْكَذْبِ عَلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشِدَّتِهِ مَعَ بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْكَذْبِ عَلَى غَيْرِهِ فِي وَخَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 قَالُوا بِتَوَاتُرِ هَذَا الْخَبَرِ .

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَخْرَجَ مِنْ حِفْظِ بْنِ حَامٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا مَا يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ التَّحْدِيثَ وَالْإِخْبَارَ بِمَجْمُوعِ مَا يَسْمَعُ الْمَرْءُ يَكْفِي فِي عِدَادِهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَإِنْ
 الْحَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ قَلَّمَا يَعْمَمُ مِنَ الْكَذْبِ بَلْ
 مُشْكَلٌ جَدًّا وَكَذَلِكَ الْحَدَّثُ بِمَا لَا يَدْرِكُهُ عَقْلُ النَّاسِ يَصِيرُ مُسَبِّبًا

للفتنة لهم ومكذباً لنفسه. ثم نقل عن الإمام مالك وعبد الرحمن بن مهدي وإياس بن معاوية ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافي الرئاسة في الدين والإمامة في العلم بل يصير ذلك المحدث مكذباً لنفسه ومذنباً لها ولا يقتدى به الناس في أمورهم.

باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحكيمها

وأخرج في هذا الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وابن أبي مليكة وأبي اسحق عمرو بن عبد الله السبيعي التابعي والمغيرة بن هشام بن مقيم الضبي الكوفي المولود أعمى.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه عن طريق محمد بن عبد الله بن نمير وعن طريق حملة بن يحيى بن عبد الله والفرق بين الطريقين بالأجل والتفصيل فإن في الأول ذكر أناس يجب تركهم، وفي الثانية وصفهم بالدجالين والكذابين كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النادر والشذوذ والموضوعات الدجلى الإضلال وإفتنان الناس. كما يقول السنن في شرحه وعلاء السوء والرهبان على غير أصل سنة كلهم داخلون في هذا المعنى وما أكثرهم في زماننا نسال الله السلامة من شر هذا الزمان وشر أهله. مله ١٥.

وأما رواية عبد الله بن مسعود موقوفاً فأخرجه عن أبي سعيد الأشج وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث وروايته إسماء ونسباً وعلماً وزهداً وتقوى وضبطاً وعدالة فان الشيطان يمثل نفسه

في صورة المحدث فيحدث ما يفضل به الناس ، كما حكى الله تعالى عن
قوله : **لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ** .

ثم بعد ذلك قال : **إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ**

و أما رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً فمعناها إما قراءة
القرآن ترغيباً للناس ، وخداً قالهم وإما إحالة أقوالهم وآرائهم
إلى القرآن تصديقاً وتثبيتاً بكذبهم . وإما قراءة القرآن فقط و
إنكارهم عن الأحاديث النبوية وأياً ما كان فلا بد من معرفة
حال الرواة وأخلاقيهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية
وقدرهم عند أهل العلم وأما رواية ابن عباس فأخرجهم عن
ثلاث طرق ، عن طاووس ومجاهد عن ابن عباس في الطريق
الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب إنا كنا نروى الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شرع الناس في الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوكوا كل سلك مجرور ومذموم
فتركنا الرواية لئلا يزيدوا الكذب في مروياتنا ولا ينسبوا الكذب إلينا
أو كنا نخشى ونسمع الحديث من كل أحد حتى شرع الرواة في الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا إلا صفاء إليهم .

وفي الطريق الثاني قال ابن عباس ما معناه حين كان الحديث
يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى عنه كنا نحفظه
ونتوجه إلى كل حديث . أما بعد ركوبكم الصعب والذلول
فنتعاط وتفتعن من كل حديث .

وفي الطريق الثالث تفصيل ما في الطريقين الأولين من

وجوب معرفة المتن والأسانيد لقبول الحديث والعمل به.
وأما رواية ابن أبي مديكة عن ابن عباس في أصلها إدراج الأكاذيب
ولحاق المختلقات والضلالات في قضايا عليؑ وأنه لا بد من البحث
والتلخيص في كل ما يوم فيه اختلاط الحق بالباطل والصدق بالكذب
والهداية بالضلالة وأن روايات الأكابر لا تخلو عن المزج والتلبس
كما أنه شأن إبليس.

وأما قول أبي طيحي ففيه اعتراف من أصحاب عليؑ بإسناد بعض
رواياته علمه ومردياته وأقواله وأما قول المغيرة ففيه بيان أن أصحاب
عبدالله بن مسعود أو ثقي من أصحاب عليؑ في الرواية عنه يعني إذا
روى أصحاب ابن مسعود عن عليؑ فيصدقون وإذا روى أصحاب
عليؑ فلا.

باب في أن الإسناد من الدين

أخرج في هذا الباب: عن ابن سيرين وسليمان بن موسى
وأبي الزناد وسعد بن إبراهيم وعبدالله بن المبارك
أما قول ابن سيرين فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحمول، فحصل
القول الأول أن علم الحديث الأساس الثاني للدين. فانظر واعتن
تأخذون دينكم، يعني لا يؤخذ الدين إلا من وفق على دينه.
وفي إسعاف المبطل رجال الموطأ عن مالك أنه قال لا يؤخذ العلم
من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يؤخذ من سفي ولا يؤخذ من
صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من كذاب يكذب في

أحاديث الناس، وإن كان لا يهتم في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيع له فضل وصالح وعبادة إذا كان لا يهتم ما يحدث به.

وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدت بعد وقوع الفتنة وإشاعة الكذب وإنشغال أهل البدعة والدعوة إلى بدعتهم وإلّا فالسلف من الصحابة والتابعين كانوا يقبلون المرسل ولا يسألون من الإسناد ولكن بعد حدوث الفتنة قالوا استوالنا رجاكم الذين تروون عنهم هل هم من أهل السنة الصادقون أو من أهل البيع الكاذبون؟ ليحذر الناس عن أحاديثهم

وأما رواية سليمان بن موسى، فمعناه أنه ذكر عند طاووس رواية الثقات والضعفاء فقال له إن كان صاحبك الذي تروي عنه مليئاً بأي ثقة منابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفة ويعتقد عليه كما يعتقد على المليئي في معاملته بالمال، فخذ عنه.

وأما قول أبي الزناد فمفهومه الموجه أنه أدرك بالمدينة التي هي منبع الوحي والعلم والتقوى جماعة كثيرة أي مائة كلهم مأمون في دينهم ومعاملاتهم ولكن لا يؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأهل، أي لا يوجد فيهم شرائط الأخذ.

وأما رواية سعد بن إبراهيم فمعناه ظاهر النص، أي لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات ويمكن

أى يكون نفيًا يعنى لا يقبل الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا برواية الثقات.

وأما قول عبد الله بن المبارك عن طريق عبدان بن عثمان
فمعناه أن الإسناد جزء من الدين فالغفلة عنه غفلة عن الدين
وأن الحد الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو
الإسناد، وإلا لقتال من شاء ما شاء من النقص والزيادة في الدين
ومن الموضوع والضعيف.

وعن طريق العباس بن رزمة فمعناه أن الإسناد للدين كالقوائم
للحيوان فكما أن الحيوان ما يبقى بدون القوائم كذلك الحديث النبوى
لا يبقى قابلاً للاعتداد بدون الإسناد.

وأما عن طريق أبى إسحق إبراهيم بن عيسى فإنه سأل
عبد الله المبارك عن حديث أبا من البر بعد البر الحديث
فقال عبد الله بعد السؤال عن السند إن هذا الحديث منقطع
فإن المحتاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
مناور أى انقطاع فإن أقل ما يكون بينه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم تابعى وصحابة. فاق المجتهد المذكور من
تابعى التابعين. ثم قال نعم: إن الصدقة تصل إلى
الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين

تمهيد

جرح الرواة من النصيحة في الدين

ذكر الإمام النووي تحت قول الإمام مسلم (في الأحاديث الضعيفة) وعلماؤها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها أربع قواعد اشنتان منها تتعلقان بجرح الرواة وتعديلهما والأخريان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرواة فأود أن أقدم تلك القواعد الأربعة النافعة للمولعين بالحديث ورجاله والشافعين بفن الرواية والدراية قبل ذكر المجروحين تمهيدا للقاعدة الأولى : أن جرح الرواة جائز بل واجب بالإقتناع للضرورة الداعية إليه وهي صيانة الشريعة المكرمة وليس هو من الغيبة المحرومة بل من النصيحة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ولم تنزل فضلاء الأمة وأخبارهم وأهل الودع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره (من الجرح وأنبه على ضعف بعض الرواة)

شروط اجازة الجرح وقبوله

ثم أشار إلى بعض شروط الجرح وقال : ثم على المجرح تقوى الله تعالى في ذلك والتثبت فيه والحذر من التساهل

يجرح سليم من الجرح أو ينقص من لم يظهر نقصه، فإن مفدة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطللة لأحاديثه مستقطعة لسنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وراثة لحكم من احكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارج من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة وهو ظاهر، وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح ولو عابه قائل بما جرح به أدب وكان غيبة

القاعدة الثانية : الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، ثم ذكر اختلاف العلماء في عدد الجارج والمعدل بقوله : وهذا يشترط في الجارج والمعدل العدد؛ فيه خلاف العلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد ثم ذكر الاختلاف في ضرورة ذكر سبب الجرح، وقال في المذهب الثالث الذي هو المختار عندنا - والله اعلم - وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره . ويمكن أن يكون هذا محالكة بين المذهبين الأولين الذي يشترط بيان السبب والذي لا يشترط . وفائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهمة إلى أن يبحث عن ذلك

المجرم، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح. ولو تعارض جرح وتعديل قدم المجرم على المختار الذي قاله المحققون والجماهير. والصحيح أنه لا فرق في ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلته لأن الجراح اطلع على أمره في جملة المعدل.

الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء الضعفاء المتروكين

القاعدة الثالثة: قد ذكر مسلم في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب، وعن غيره حديثي فرت وكان متعماً، وعن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتروكين، فقد يقال لمحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم؛ ثم أجاب الإمام النووي عن هذا الإشكال بأربعة وجوه.

الأول: أنهم رَوَوْا هذه الأحاديث الضعاف عن

هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

والثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كما قد قدمنا في فصل المتابعات ولا يحتج به على أفراد.

والثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها

الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل المخط
والإتقان ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم
كما أن سفیان الثوري احتج بذلك حين قيل له : أنت تروى عن
الكلبي يقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرابع : أنهم قد يروون عنهم احاديث الترخيب والترهيب
وفصائل الأعمال والتقصص واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق
ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام . وهذا
الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم
التساهل فيه . ويجوز رواية ماسوى الموضوع منه والعل به
لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله .
وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون
به على إفراد في الأحكام ، فإن هذا شيء لا يفعله إمام
من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء .

فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتجاج بها في الأحكام قبيح جداً

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتقادهم
عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه
لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في
الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على
الاحتجاج به من غير بحث عنه . إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم
إن لم يكن عارفاً ، والله أعلم .

القاعدة الرابعة: في بيان اصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم

ثم ذكر قول القاضي عياض، قال القاضي: الكاذبون ضربان: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم خمسة انواع:

١ - منهم من يضع عليه ما لم يقله اصلاً، إما ترافعاً واستخفافاً كالزنادقة واشباههم ممن لم يرج في الدين وقاراً، واما حبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الاحاديث في الفضائل والرياء، واما اغراباً وسمعة كفسقة المحدثين، واما تعصياً واحتجاباً كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب، واما اتباعاً لهوى اهل الدنيا فيما ارادوه وطلباً للعدولهم فيما اتوه. وقد تعينت جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند اهل الصنعة وعلم الرجال

٢ - ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن رجا يضع للمتن الضعيف اسناداً صحيحاً مشهوراً.

٣ - ومنهم من يقلب الاسانيد او يزيد فيها ويتعمد ذلك اما للفرار على غيره وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

٤ - ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويحدث باحاد يشهر الصحيحة عندهم

٥ - ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكماء فينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كلهم كذابون متروكون الحديث والقرب الثاني من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس وقد عرف بذلك فهذا ايضا لا تقبل روايته ولا شهادته وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول (انتمى لمنحس كلام النوى

ذكر المجرّحين وخارجيهم مع وجوه الجرح

العدّد	أسماء المجرّحين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
١	عبد الله بن مسور ابو جعفر الهاشمي المدائني	الامام مسلم	واعلم ان هؤلاء قد ضعفوا اجبالاً وتفصيلاً واما اجمالاً فقال الامام مسلم فاما ما كان منها
٢	عمرو بن خالد	=	(اي من الاخبار والآثار) عن
٣	عبد القدوس الشامي	=	قومهم متهمون عند اهل الحديث او عند اكثر منهم فلست اخرج
٤	محمد بن سعيد المصلوب	=	بتخريج احاديثهم كعبد الله بن مسور وابي جعفر المدائني
٥	غياث بن ابراهيم	=	وعمر بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد
٦	سليمان بن عمرو (ابو داود النخعي)	=	المصلوب وغياث بن ابراهيم وسليمان بن عمرو، ابي داود النخعي واشباههم ممن اتهم
			بوضع الاحاديث وتوليد الاخبار (كان ما سيأتي من الرواية المجرّوحين الى قوله " قال مسلم، بيان لك الاشياء)
	عبد القدوس	ابن ابي حاتم	واما تفصيلاً فقال، ابن ابي

وجوه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجروحين
<p>حاتم قال عمرو بن علي القلاس أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبد القدوس) فهذا هو عبد القدوس الذي عناه مسلم، وعبد القدوس آخر ثقة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولا في الشامي الحمصي من شيوخ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من المحدثين الكبار - يقول الحسن الحلواني سمعت شبابة قال كان عبد القدوس يحدثنا فيقول سويد بن عقلة (في موضع حفلة) قال شبابة وسمعت عبد القدوس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الزوج عرضاً (عوض أن يقول الزوج عرضاً) ثم فسر بقوله يعني يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الزوج (الهواء) المراد بهذا المذكور بيان تصحيف عبد القدوس وغيابته واختلال ضبطه وحصول الوهم في اسناده ومثله ، الوهم في الاسناد في قوله عقلة وفي المتن في قوله الزوج عرضاً (خلاصة فتح الملم ١ - ٣٢)</p>	<p>شبابة</p>	<p>عبد القدوس الشامي الدمشقي</p>

وجه الجرح	أسماء الجرحين	أسماء اللجوجين	المرجع
قال عبد الرزاق "ما رأيت ابن المبارك يفتح بقره (كذاب) إلا لعبد القدوس فإنه سمعته يقول فيه أنه كذاب". (مقدمة الامام مسلم ١ - ١٨)	عبد الله بن المبارك		
قال أبو حاتم الرازي، محمد بن سعيد متروك الحديث قتل وصلب في الزندقة، قال أحمد بن حنبل قتله (محمد بن سعيد) أبو جعفر في الزندقة حديثه موضوع؟	أبو حاتم الرازي	محمد بن سعيد	
قال خالد بن يزيد "سمعت (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلامي صحيحاً فلم أرَ بأساً أن أجعل له اسماً".	خالد بن يزيد	=	
قال البخاري في تاريخه تركوه (غياث بن إبراهيم) (النووي ٥ - ١)	الامام البخاري	غياث بن إبراهيم	
قال رقية، ان أبا جعفر الهاشمي المدائني كان يضع أحاديث كلام حق وليست من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله: "كلام حق" كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم ولكنه كذب فنسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من كلامه عليه السلام (فتح الملهم ١ - ٢٩)	رقية بن مسقلة	أبو جعفر عبد الله بن مسور المدائني	

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
			قال علي بن المديني كان ابو جعفر المدائني يضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم.
		الامام احمد	قال احمد احاديثه احاديث موهومة.
٧	عبد الله بن محرز	الامام مسلم	قال مسلم فمن هذا الضرب من المحدثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية
٨	يعقوب بن ابى		أهل الحفظ والرضى ولم تكذبوا فيها)
	أنيسة		عبد الله بن محرز ويعقوب بن أبى أنيسة والجراح
٩	الجراح بن		بن المنهال ابو العطوف وعباد بن كثير
	المنهال		وحسين بن عبد الله بن ضيرة وعمر بن مهبان
			ومن غاخمهم فى روايته المنكر من الحديث
			فلما نخرج على حديثهم ولا نتشغل به. واتفق
	عبد بن محرز	الامام النووي	الحفاظ والمتقدمون على تركه (عبد الله بن محرز)
		الامام احمد بن حنبل	قال احمد ترك الناس حديثه (عبد الله بن محرز)
			وقال الآخرون مثله (نوى ١-٥)
		ابن حبان	قال ابن حبان كان عبد الله من خيار
			عباد الله إلا أنه كان يكذب ولا يعلم

عنه وعبد الله بن محرز عامرى هرمن تابعى التابعين روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمرو وأخيه من التابعين واتفق الحفاظ على تركه.

(مكمل الكمال الأكمل للسنة ١٥٥١)

اسماء المروحين	اسماء الجارحين	وجه المرح
	العلال بن العلاء	ويقلب الأسانيد ولا يفهم (نوى ١-٥)
	عبد الله بن المبارك	قال العلال هو (عبد الله بن محرز) منكر الحديث، كذا في التعذيب كان عبد الله بن المبارك يقول "لو خبرت بين أن أدخل الجنة وبين أن القي عبد الله بن محرز لا اخترت لقاء شيء دخول الجنة، ولكن لما رأيت كانت بعرة أحب إلي منه. (مقدمة مسلم)
يحيى بن أبي انيسة	زيد بن أبي انيسة عبيد الله بن عمرو	قال بن أبي انيسة "لا تأخذوا عن أخي" قال عبيد الله بن عمرو وكان يحيى بن أبي انيسة كذا أباً قال ابن حجر يحيى بن أبي انيسة ضعيف من السادسة -
	الامام ابن حجر	قال عمرو بن علي، يحيى بن أبي انيسة صدوق كان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على تركه إلا من لا يعلم وقال يعقوب بن سفيان (هو) ضعيف لا يكتب حديثه إلا للضرورة وقال الساجي متروك الحديث جداً
	عمرو بن علي	
	يعقوب بن سفيان	

العدد	اسماء المجريين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			(الجراح بن المنهال) منكر الحديث (نوى ص ١١)
		احمد بن حنبل	وقال احمد بن حنبل كان للجراح
		ابن المديني	صاحب غفلة وقال ابن المديني
		النسائي	لا يكتب حديثه وقال النسائي
		والدارقطني	والدارقطني متروك وقال
		ابن حبان	ابن حبان كان يكذب والحديث
			ويشرب الخمر كذا في الميزان
١٠	عباد بن كثير	ابن حجر	قال ابن حجر (عباد بن
			كثير) متروك. وقال
		الرومام لصد	احمد بن حنبل روى (عباد)
		بن حنبل	احاديث كذب تقريب التهذيب ص ٩٥
			قال احمد احاديثه احاديث
			موضوعة سأل ابن المبارك عن
		سفيان الثوري	سفيان ثوري فقال انه (عباد
			بن كثير) اذا حدث جاء
			بامر عظيم (احاديث ضعيفة)
			هل لي اجازة ان اتنى على عباد
			(فمجلس ذكر فيه) باعتبار دينه
			والقول لا تأخذ واعنه الحديث؟
			قال سفيان اي نعم فاجازة
			بمنع الناس عن الوجود عنه

العدد	اسماء المجريين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
			<p>صحيح مروي من طرق قد ذكرها مسلم بعد فكيف جرح عوف عمراً برواية هذا الحديث والجواب ان مسلماً اراد من ادخال هذا الحديث هنا بيان ان عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال «كذب» مع ان الحديث صحيح لكونه نسبة الى الحسن وكان عوف من كبار اصحاب الحسن والعارفين باحاديثه فقال كذب في نسبة الى الحسن فلم ير الحسن هذا ا ولم يسمع هذا من الحسن.</p> <p>(ملخص النووي ١-١٧)</p>
		الامام النووي	<p>يقول النووي واما عمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى ص ١١ جلد اول</p>
	ايوب الختيافى		<p>كان رجل يلمذ علي ايوب البصري ثم تركه ولازم عمرو بن عبيد ويوماً لقي ايوب في طريق السوق فقال له لازمت عمراً؟</p>

العدد	اسماء المجريين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			<p>قال نعم يا ابا بصير (كنية الى ايوب) انه يحييتنا عمرو باشا غرائب، قال ايوب انما فطر او لفرق من تلك الغرائب راى الا وهامروالا كاذيب (قيل لايوب ان عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال لا يجلد السكران من النبيذ فقال كذب انما سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ - قال سلام بن ابي مطيع علم ايوب انى اتى عمرا فلقيني يوما وقال ارأيت رجلا لا آمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟</p> <p>قال ابو موسى معتذرا حديثنا عمرو بن عبيد قبل ان يحدث اى قبل ان يصير مبتدعا قدرنا -</p>

ابو موسى

العدد	اسماء المجروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٤	عمرو بن ثابت	عبد الله بن المبارك	يقول ابن المبارك على زور الناس وهو حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يثبت السلف
		يحيى بن معين	قال ابن معين : ليس بشيء، وقال مرة : ليس بثقة ولا مأمون -
		الامام النسائي	وقال النسائي : متروك الحديث
		ابن حبان	وقال ابن حبان : يروى الموضوعات
		الامام ابوداود	وقال ابوداود : رافض خيث
		الامام البخاري	وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم -
		العجلي	وقال العجلي : شديد التشيع غال فيه واهى الحديث -
			افتح الملهم (٢٣ -)

وقال يحيى بن سعيد لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر الذي
أمته بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : يا أبا محمد انه قبيح
على مثلك أن تسأل من شيء من أمر هذا الدين فلا يوجد عندك منه
علم ولا مخرج، ثم استدل يحيى بقوله : لانك ابن أمانى هدى أبي بكر
وعمر فقال له القاسم : أقبح من ذلك عند من يعقل أن أقول بغير علم
أو أخذ عن غير ثقة، فسكت يحيى وما أجابه. و اجاز سفيان الثوري و
شعبة ومالك وابن عيينة الاخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت في الحديث

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٥	شهران حوشب	عبد الله بن عون	سئل ابن عون عن حديث شهر وهو قائم على اسكفة الباب (العتبة السفلى) فقال: ان شهرا نكوه ان شهرا نكوه قال الامام مسلم: اخذته السنة الناس اى طعنوا فيه وتحكموا بجرحه - قال شعبة وقد لقيت شهرا فلم اعتد به -

توثيق الكبار من ائمة السلف شهر بن حوشب

ان شهرا ليس متروكا بل وثقه كثيرون من كبار ائمة السلف واكثرهم
فمن وثقه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون، وقال احمد بن حنبل:
ما احسن حديثه وثقه، وقال احمد بن عبد الله العجلي: هو تابعي ثقة
وقال ابن ابي خيثمة عن يحيى بن معين هو ثقة، وقال ابو زرعة: لا بأس به
وقال الترمذي: قال محمد يعنى البخارى شهر حسن الحديث وقوى امره
وقال انما تكلم فيه ابن عوف ثم روى عن هلال بن ابي زينب عن شهر،
وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس
من اهل الكوفة واهل البصرة واهل الشام ولم يوقف منه على كذبه وكان رجلا يترك
اى يتعبد، الا انه روى احاديث لم يشرك فيها احدا، فهذا الكلام هو لئلا الائمة في
الثناء عليه. قال الامام النووى: واما ما ذكر من جرحه انه اخذ خريطة من
بيت المال، فقد حمله المحققون على محمل صحيح، واما قول ابي حاتم بن حبان: انه سرق
من رفيقه في الحج غيبة فير مقبول عند المحققين بل انكره. والله اعلم (النووى ١٠ - ١٣)

وجه ضعف الصوفية في الرواية عدم اعتنائهم بعلم الحديث

وقال يحيى بن سعيد القطان لم نرا الصالحين في شئ أكذب منهم
في الحديث وقال مرة أخرى لم تراهم الخير في شئ أكذب منهم في الحديث، ومعناه
ما قال مسلم يعني يجري الكذب على ألسنتهم ولا يعتمدون وذكلك لكونهم
لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفون ويروون
الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قد منا أن مذهب أهل الحق أن
الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو هذا كان أوسهوا أو غلطاً (النووي ١ - ١٤)
فيدخلون تحت قوله عليه السلام من كذب على متعمداً فليستوا مقعداً من النار.

١٦	محمد بن سعيد	سفيان الثوري	<p>قال عيسى بن يونس كنت على بابي محمد ابن سعيد وكان سفيان عنده فلما خرج سأله عنه فاخبرته كذا بك رواية محمد بن سعيد عن عباد على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بكثير) في نسخة صحيح مسلم عن عباد وعن معلى الرازي على تقدير عدم وجوده وضمير عنه في الصورة الاولى في قوله . روى عنه عباد ابن</p>
----	--------------	--------------	--

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
١٧	غالب بن عبيد الله	خليفة بن موسى	كثير مبهم تفسيره عباد بن كثير كما في (فتح الملهم ١ - ٣٢) قال خليفة بن موسى دخلت على غالب بن عبيد الله فجعل يملأ على حديثي مكحول حدثني كذا فاخذ البول فقام فتطرت في الكراسية فاذا فيها حديثنا أبا ن عن أنس وأبان عن فلان فتركته وقتت يعني لمخالفة ما أملى بلسانه وهو حديثنا مكحول لما في كراسيه وهو حديثنا أبا ن عن أنس ولا في علمك أنه مدلس - قال الشيخ العثماني "سمع منه وكيع وتركه" وقال ابن معين ليس بثقة - وقال الدارقطني وغيره متروك ، كذا في الميزان يقول الحسن بن علي الحلواني قلت لعفان أنهم يقولون هشام سمعه (هذا الحديث) من محمد بن كعب فقال إنما ابتلى من قبل هذا الحديث كان يقول حديثي يحيى عن محمد ثم ادعى بعد أنه سمعه عن محمد - قال ابن معين ليس بثقة وقال وقال الدارقطني وغيره متروك (فتح الملهم ١ - ١٣٢)
١٨	هشام بن زياد	عفان بن مسلم	ابن معين دارقطني
		ابن معين دارقطني	

العدد	أسماء الجرحين	أسماء الجرحين	وجوه الجرح
	•	=	وقال الشيخ العثماني أما هشام هذا فهو ابن زياد الهمي مولاهم البصري ضعفه الوثقة - (فتح الملهم ص ٣٣٢)
١٩	روح بن غطيف	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك رأيت روح ابن غطيف راوي حديث الدم قد رد رءوسهم وجلست اليه مجلساً وكنت استحي عن اصحابي ان يروني جالساً معه ابن معين كراهية حديثه - وهما ابن معين النسائي قال الامام النسائي متروك وقال الدارقطني الدارقطني منكر الحديث جداً الامام البخاري وذكر البخاري حديثه هذا في تاريخه الكبير وقال هذا باطل وقال ابو حاتم ليس روح بن غطيف ثقة وقال التاجي منكر الحديث كذا في اللسان (فتح الملهم ص ٣٣٢)
٢٠	بقية	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن اقبل وادبر اي عن

وجه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجرحين	العدد
<p>الثقة والضعفاء) قال ابن هيبنة لا سمعرا من بقية ما كان في ستة واسموا منه ما كان في ثواب وغيره</p> <p>قال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن قطان بقية يدلس عن الضعفاء بقية اقوى حالا من اسماعيل بن عياش مع انه مدلس، وقال يعقوب بقية ثقة حسن الحديث اذا حدث عن المعروفين وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وهو راى الى من اسماعيل بن عياش وقال ابن القطان بقية يدلس عن عن الضعفاء ويستبيح ذلك وهذا ان صح مفيد بعد التمس، وقال ابن عدي يخالف في بعض رواياته عن الثقة واذا روى عن أهل الشام فهو ثبت واذا روى عن غيرهم خلط واذا روى عن الجهولين فالعهدة منهم لامنه وقال مسهر الفسافي بقية ليست احاديثه بقية فكن منها على تقية - وقال</p>	<p>ابو حاتم ابن قطان</p>	<p>بقية</p>	

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			<p>احمد بن حنبل توهمت ان بقية لا يحدث المناكير الا عن المجاهيل فاذا هو يحدث المناكير من المشاهير فقلت من اين اني قلت اني من التدليس . (فتح اللهم ١-٢٦)</p>
٢١	الحارث الاعور المهدي	الشعبي	<p>قال الشعبي حدثني الحارث الاعور المهدي اني وهو كان كذابا وقال مرة اخرى انه من احد الكاذبين ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين القرآن والوحى كما يقول الفلاح من اهل الرضى، ومع ذلك حدث عنه ليعرف حاله قال ابراهيم ان الحارث قد اتيهم .</p>
٢٢	المغيرة بن سعيد ابو عبد الرحيم	ابراهيم مؤدة الهذلي ابراهيم الشيخ العثماني النوي	<p>سمع مرة الهذلي من الحارث شيئا فقال له اقعد بالباب فدخل مرة واخذ سيفه واحت الحارث بالشر (اي قتل) فذهب قال ابراهيم لابن عون اياكم والمغيرة بن سعيد وابا عبد الرحيم فانها كذا بان قال الشيخ العثماني هو (المغيرة) رافض كذاب. قال النوي كوفي دجال</p>

العدد	أسماء المخرجين	أسماء الجارحين	وجوه الخبر
			احرق بالنار قال ابن عدي لم يكن بالكوفة العن من المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه "كتاب الضعفاء" هو كوفي دجال احرق بالتار زمن النخعي ادعى النبوة (نوى ص ١١ ج ١) فكان ابو عبد الرحمن يقول لعاصم واصحابه حين كانوا غلمانا لا تجالسوا القصاص غير ابي الاحوص واياكم وشقيقاً قال وكان شقيق يرى مبرأى الخوارج -
٢٣	شقيق الضبي الكوفي ابو عبيد القاسم		
		الامام النسائي	قال عياض هو شقيق الضبي الكوفي القاسم ضعفه النسائي
٢٤	جابر بن يزيد الجعفي	جبرير بن عبد الحميد	قال محمد بن عمرو الرازي سمعت جبريراً يقول لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم اكتب عنه كان يؤمن بالرجعة (مجموع علي من السماء الى الارض) قال سفيان كان الناس يسمون
		سفيان	

العدد	أسماء المجرورين	أسماء الجارحين	وجوه الحبر
			عن جابر قبل ان يظهر ما اظهر فلما اظهر ما اظهر انهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس فقيل له ما اظهر؟ فقال الايمان بالرجعة.
		ابن معين الشعبي	قال ابن معين كان جابر الجعفي كذاباً ولا يكتب حديثه وقال الشعبي يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال
		ابو حنيفة نهمان	ابو حنيفة ما لقيت في من لقيت أكذب من جابر الجعفي ما رأيته بشي من رأي الرجال في فيه بأنه (فتح الملهم)
		سفيان بن عينة	قال سفيان بن عينة سمعت من جابر الجعفي كلاماً فبادرت مخافة ان يقع علينا الشقاق
		ابن حبان	قال ابن حبان كان جابر سبائياً من اصحاب عبد الله بن سبأ قال سفيان مرة اخرى كذب في تاويل الآية فلن أبرح الأرض حتى ياذن لي ابي

العد	اسماء المروحين	اسماء الجاحين	وجوه الجرح
			<p>هرين انما في شان علي كما يقول الروافض وكانت الآية في اخوة يوسف شق قال سمعت جابرنا يحدث بنحو من ثلاثين الف حديث ما استحل أن اذكر منها شيئاً -</p>
٢٥	الحارث بن جريز حصيرة الأزدي الكوفي	جريز بن عبد الحميد	<p>قال جريز في حق الحارث شيخ طويل السكوت يصور على أمر عظيم (أي الايمان بالرجعة والروايات المنكرة والتشيع) - قول الجارح (ليس بمستقيم اللسان وقوله يزيد في الرقي (رقم السلعة) من كلمات الجرح يدل أن على كذب الراوي و عدم الوثوق به والفضل الجزئي لا يكفي في قبول الشهادة -</p>
٢٦	ابو امية عبد الكريم	الدارقطني ايوب السخيتاني	<p>قال الدارقطني الحارث شيخ للشيعة يغلو في التشيع - فقال ايوب رحم الله ابامية كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة ومن نقى على ضعف عبد الكريم هذا</p>

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
		سفيان بن ميينة عبد الرحمن بن مهدي يحيى بن سعيد القطان احمد بن حنبل ابن عدي	سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان يحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وابن عدي وغيرهم وقال ابن حبان كان كثير الوهم فاحتس الخطاء فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال ابن عبد البر جمع على ضعفه ومن اجل من جرحه ابو العالية و ايوب مع ورعه.
٣٧	ابوداود الاعمى	قتادة يحيى بن معين ابوزرعه ابوحاتم	قال ابوداود الاعمى حدثنا البراء وحدثنا زيد بن ارقم وذكر ذلك لقتادة فقال كذب ما سمع منهم انما كان سائلاً يتكففت الناس زمن طاعون الجارف وذكر مرة اخرى عند قتادة سمعته عن ثمانية عشر يدرياً فقال ما قاله أولاً و زاد ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة ولا حدثنا سعيد بن السيب عن بدرى مشافهة يعني الحسن البصوى وسعيد بن المسيب اكبر من ابوداود الاعمى واجل واقدم

اسماء الجرحين	اسماء الخارجين	وجوه الجرح
		سناواكثر اعتناءً بالحديث وملازمة أهله ومع هذا أكله ما حدثنا واحد منهما عن بدرى واحد فكيف بأبي داود الأعمى؟ (فتح الملهم ١-٢٨)
	عمر بن علي	أما أبو داود هذا فاسمه نفيج بن الحارث القاص الأعمى متفق على ضعفه قال عمرو
	يحيى بن معين	بن علي هو متروك وقال يحيى بن معين
	ابوزرعة	وابوزرعة ليس هو بشيء وقال ابوحاتم
	ابوحاتم	منكر الحديث وضعفه آخرون (نورى ملك)
٢٨	ابوشيبة	قال معاذ العنبري كتب إلى شيبة
	قاضي واسط	أسأله عن أبي شيبة قاضي واسط،
		فكتب إلى لا تكتب عنه ومزق
		كتابه (لئلا يفهم بارسال الكتاب
		إليك) قال عفان بن مسلم حدثت
٢٩	صالح بن بشير	حامد بن سلة عن صالح المري عن
	المري القاس	ثابت بحديث فقال كذب وقال حامد
		بن سلة حدثت هاماً بحديث عن
		صالح المري فقال كذب
		وفي التهذيب قال ابن عدى: صالح
	ابن عدى	المري من أهل البصرة وهو رجل

وجوه الجرح	اسماء الجرحين	اسماء المجرحين	العدد
<p>قام من حسن الموت وعامة أحواله منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هذا ما عاب حديث وإنما أتى من قلة معرفته بالاسانيد والمتون (فتح الملهم ١-٣٠)</p> <p>قال أبو داود قال لى شعبة أنت جوير بن حازم قتل له لا يحل لك ان تروى عن الحسن بن عمار فانه يكذب ويبقى شعبة وجه الكذب فقال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بأشياء لم أجد بها أصلاً إذ سألت عن الحكم أصلي النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ قال لم يصل عليهم وقال الحسن بن عمار عن الحكم عن مفسر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ودفنهم - قال شعبة قلت للحكم ما تقول في اولاد الزنا؟ قال يصل عليهم، قلت من حديث من يروى؟ قال يروى عن الحسن البصري فقال الحسن بن عمار ثنا الحكم عن يحيى</p>	شعبة	الحسن بن عمار	٣٠

العدد	اسماء المبرزين	اسماء الجاهلین	وجوه الجمع
			<p>بن الجزار عن علي، معنى هذا الكلام ان الحسن بن عمار كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن علي ومن يحمي عن علي وانما هو عن الحسن البصري من قوله والحسن بن عمار متفق على ضعفه وتركه. (النووي ١ - ٣١) قال شعبة: أفادني الحسن بن عمار سبعين حديثا عن الحكم فلم يكن لها أصل، وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة احاديث فسألت الحكم عنها فقال ما سمعت منها شيئا. (فتح الملهم ١ - ٣١)</p>
٣١	خالد بن مخلد	الامام النووي	قال الامام النووي وخالد هذا
٣٢	زياد بن ميمون	الامام النسائي ابن عبد البر ابو حاتم البخاري والساجي والقلبي ابن الجارود ابن عدي ابن حبان	<p>واسطى ضعيف ضعفه أيضا النسائي وكنيته ابوروح رأى أنس بن مالك واما زياد بن ميمون فبصري كنيته ابو عمار ضعيف، قال البخاري فتاريخه تركوه (مسلم ٥٠٠٠) قال ابن ماجة هو (خالد) عندهم منكرو الحديث ضعيف جد اضعفه النسائي وابو حاتم و ذكر البخاري والساجي</p>

وجه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجرحين	العدد
<p>والعقيلي وابن الجارود في الضغناء وقال ابن عدي عامة ما يرويه مناكير وقال ابن حبان يتقلب الاخبار لا يحتج به قاله المحافظ ثم غفل فذكره في الثقة كذا في اللسان، (فتح الملهم ج ١ ص ٣٢) قوله وكان ينسبها الى الكذب فالقائل هو الحلواني والناسب يزيد بن هارون والمنسوبان خالد بن محدوج وزباد بن ميمون. يزيد بن هارون وذكر يزيد بن هارون زياد ميمون فقال حلفت ان أنت لا أروى عنه شيئا ولا عن خالد بن محدوج اذ لقيت زياد بن ميمون ثلاث مرات فحدثني عن ثلاثة رجال حديثا واحدا بشكر المزني ومثوث والحسن قال الحسن الحلواني (شيخ مسلم) كان يزيد بن هارون</p>			

وجوه الجرح	اسماء المجارحين	اسماء المجرحين	العد
<p>ينسب زياد بن ميمون وغالدين محدوح الى الكذب - قال العلواني سمعت عبد الصمد وذكر عنده زياد بن ميمون فنبه الى الكذب قيل لا يوجد داود الطيالسي قد اكرت عن عباد بن منصور وعن زياد بن ميمون فما لك لم تسمع من عباد بن منصور حديث العطار الذي روى النضر بن شميل عن زياد بن ميمون ؟ قال للسائل اسكت اذ لقيت مع عبد الرحمن ابن مهدي زياد بن ميمون فقلنا افقلنا هذا الحديث الترويه عن انس ؟ فقال ارايتما رجلا يذنب فيتوب اليس الله يتوب عليه ؟ قلنا نعم قال ما سمعت من ذا قليلا ولا كثيرا ان كان لا يعلم الناس فانما لا تعلمان اني لم الق انسا ؟ قال ابو داود فبلغنا بعد انه يروي فانتيت انا عبد الرحمن فقال اتوب ثم كان بعد يحدث فتركناه -</p>	<p>عبد الصمد ابو داود الطيالسي</p>		

التوضيح

ليعلم أولاً ان محمود بن غيلان يروى عن أبي
داؤد الطيالسي والنضر بن شميل وأخرين كما في التهذيب
١٠/٦٤-٦٥. وان عباد بن منصور يروى عنه الطيالسي
والنضر وأخرون كما في التهذيب ٥/١٠٣-١٠٤ وان
عباداً روى عن زياد بن ميمون كما في كتاب الجرح
والتعديل ج ١ ق ٢ ص ٥٤ وبعد هذا التمهيد نقول
ان مسلماً يريد الجرح على زياد بن ميمون احد الضعفاء
المتروكين فحكى في ذلك عن شيخه محمود بن غيلان
انه سأل ابا داؤد الطيالسي عن حديث العطاره
لماذا لا يحدث به عن عباد بن منصور كما حدث
به عنه زميله النضر بن شميل فذكر ابو داؤد ان عباداً
اخذه عن زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط
متروك لانه لقيه هو وعبد الرحمن بن مهدي
فسألاه عن هذه الاحاديث التي يرويها زياد عن
السرو منها حديث العطاره. فاعترف بذهبه وتاب
ثم عاد لذلك بعد فائتاه ثانياً فتاب اخرى الا انه
لم يستقم فتركاه. فالجرح زياد بن ميمون وجارحه
ابو داؤد الطيالسي وقد بين سبب الجرح هذا.

العدد	اسماء المجريين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٢٣	مهدى بن هلال	حماد بن زيد	قال عبيد الله بن نعيم القواربي سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعدما جلس مهدى بن هلال لمدارسة الحديث (يا تيام ما هذه العين المألحة تبعث قبلكم؟ قال نعم يا أبا اسمعيل -
	"	الاهل الناقى	قال الناقى هو بصوى متروك الحديث وقال الساجى
	"	الساجى	كان قد رآه من الدعاة وقال ابن عدي حديثه ضوئ ولا نور كان يدعوا الناس الى بدعته -
	"	ابن معين	وقال ابن معين من المعروفين بالكذب ووضع الاحاديث مهدى بن هلال -
٣٤	ابان بن الجوعياش	ابو عوانة	قال ابو عوانة ما بلغني عن الحسن حديث الا اتيت به ابان بن الجوعياش فقرأ على معناه انه (ابان) كان يحدث عن الحسن بكل ما سمعه و يسأل عنه وهو كاذب في

العدد ٢٣ من نسخة دبره ومهدى بن هلال تنفق على منعه (فتح الملمم ١- ٣٢) سنة الثمان مائة والى كان جليش
 نسخة من هلال كانت دافعة على برد، والواصيل كنيته زيد (فتح الملمم ١- ٣٢)

الصلح	اسماء المجريين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
			ذلك وابان هذا متروك الحديث عند
		ابن معين	ابن معين والنسائي والفلاس
		الفلاس	والدارقطني وابوحاتم و
		النسائي	غيرهم قال علي بن مسهر
		الدارقطني	سمعت انا وحمزة الزيات
		ابوحاتم	من ابان بن ابي عتياش نحواً
		علي بن مسهر	من الف حديث ثم لقيت
			حمزة فاخبرني انه رأى النبي
			صلوات الله عليه سلم في المنام
			فعرض عليه ما سمع من ابان
			فما عرف منها الا شيئاً يسيراً
			خمسة اوستة قال القاضي
			هذا (اي العرض في المنام)
			استئناس واستظهار من ضعف
			ابان لانه يقطع بامر المنام
٣٥	اسماعيل بن عياش	ابو اسحق الفزاري	قال ذكرياً بن هدي قال
			ابو اسحق الفزاري اكتب
			عز بقية ما روى عن المعروفين
			ولا تكتب عنه ما روى عن
			غير المعروفين ولا تكتب
			عن اسماعيل بن عياش مطلقاً
			(قد مر ذكر بقية)

تعدیل الأئمة إسماعیل بن عیاش

هذا الذي قاله أبو اسحق الفزارى في إسماعيل
خلات قول جمهور الأئمة ، قال عباس سمعت يحيى بن معين يقول
إسماعيل بن عیاش ثقة وكان أحب إليّ أهل الشام من بقيّة ، وقال
ابن الجبّ خيثة سمعت يحيى بن معين يقول هو ثقة ،
والعراقيون يكرهون حديثه . وقال البخاري ما روى
عن الثاميين أصح . وقال عمرو بن علي إذا حدث عن أهل
بلاد فصحيم وإذا حدث عن أهل المدينة مثل
هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي
صالح فليس بشيء ، وقال يعقوب بن سفيان كنت أسمع أصحابنا
يقولون علم الشام عند إسماعيل بن عیاش والوليد بن مسلم ،
قال يعقوب و شكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم
الناس بحديث الشام (النوى ج ١ ص ١٥٤)

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالك صالحاً هذا قد خالفه في ذلك غيره، فقال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة قليل: ان مالك ترك السلام منه فقال إنما أدركه مالك بعدما كبر وخرف وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرف فسمع منه أحاديث منكورة ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت، وأما أبو الحويرث الذي قال مالك أنه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الله بن معاوية بن الحويرث، قال الحاكم ليس بالقوي عندهم، وأنكر أحمد بن حنبل قول مالك أنه ليس بثقة وقال روى عنه شعبة وسفيان ذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدوري عن ابن معين ليس يحتج بحديثه وقال مالك قد مر علينا فكتب عن قوم يذمون بالتخنيث يعني أبا الحويرث منهم. قال أبو داود وكان يخضب رجله وكان من مرجئ أهل المدينة وقال النسائي ليس بذلك.

(فتح الملهم ١-٣٣)

وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب وقال مالك ليس بثقة فهو شعبة القرشي الهاشمي ضعفه كثيرون مع مالك وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ليس به بأساً وقال ابن عدي ولم أجده حديثاً منكراً.

وأما حرام بن عثمان الذي قال فيه مالك ليس هو بثقة. قال البخاري هو أنصاري ملئ منكراً الحديث.

مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للنسائي ١-٣٧

العدد	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٤١	حرام بن عثمان الأنصاري المدني	مالك قال مالك ويحيى ليس بثقة وقال ترك الناس حديثه وقال الشافعي وغيره : الرواية عن جوامع حرام، وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كذا في اللسان (فتح الملهم ج ٣)
٤٢	شرحبيل بن سعد	يحيى بن معين قال يحيى بن معين حدثنا حجاج قال حدثنا ابن أبي ذئب عن شرحبيل بن سعد وكان مثمنا.
٤٣	فرقد بن يعقوب	ايوب السخيتاني قال حماد بن زيد ذكر فرقد عند ايوب السخيتاني فقال فرقد ليس صاحب حديث وقال البخاري في حديثه المناكير
	الامام البخاري ابن حبان	قال ابن حبان كانت فيه غفلة وساعة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم و يستند الموقوف من حيث لا يعلم فيطل الاحتجاج به (فتح الملهم ١ - ٣٣)
		قال النروي التابعي العابد لا يحق بحديثه عند اهل الحديث لكونه ليس مصنعه (النروي ج ١ ص ٨)
٤٤	محمد بن عبد الله ابن عبيد	يحيى بن سعيد القطان ذكر عند يحيى بن سعيد القطان محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فضقه

العدد	اسماء المروحين	اسماء الخارجين	وصف
٤٥	يعقوب بن عطاء		جداً قيل له أضعف من يعقوب بن عطاء ؟ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضاً) ثم قال ما رأيك أحدًا يروى عن محمد بن عبد الله بن حبيب بن عمير الليثي .
٤٦	حكيم بن جبير	يحيى بن سعيد القطان	قال الامام مسلم حدثني بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد القطان ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى (كذا)
٤٧	عبد الأعلى		ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دينار
٤٨	موسى بن دينار		قال حديثه ربح ، وضعف موسى بن دهقان
٤٩	موسى بن دهقان		وعيسى بن أبي عيسى المدني وكل هؤلاء (الخمس) متفق على ضعفهم وأقوال الأنسبة في تضعيفهم مشهورة .
٥٠	عيسى بن أبي عيسى المدني		فأما حكيم فأسدي كوفي متشيع ، قال ابو حاتم الرازي هو غالٍ في التشيع . وقيل لعبد الرحمن المهدي ولشعبة لم تركت حديث حكيم قال أخاف النار . (نوى ج اصل)
٥١	عبيدة بن معتب	عبد الله بن	قال بشر بن الحكم وسمعت الحسن بن عيسى يقول
٥٢	السري بن إسماعيل	المبارك	قال لي ابن المبارك اذا قدمت على جبريل فاكتب عليه كله الأحاديث ثلاثة لا تكتب عنهم حديث عبيدة بن معتب وحديث سري بن
٥٣	محمد بن سالم		إسماعيل وحديث محمد بن سالم ، هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك وكنهم كوفيين (النوى ج اصل)

قوله : وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم
إلى قوله : أولى من أن ينسب إلى العلم

يقول الإمام مسلم : و أمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام
أهل العلم بالحديث في رواية الحديث المتهمين والمجروحين
والإخبار عن عيوبهم كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلاً
مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض الضعفاء والمجروحين كفاية
لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية ودراية) في
أقوالهم وبياناتهم المتعلقة بحيوب هؤلاء الضعفاء
وإنما أوجب العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن
عيوب رواية الحديث ونقل الأخبار ، بل أفتوا بكونهم غير
مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم لما في هذا الإبراز
والإفتاء من حفظ عظيم ، فإن النصيحة في الدين لله و
لرسوله ولعتابه ولعامة المؤمنين حق واجب يشاب متعاطيه
إذا ابتغى بذلك وجه الله . فإن الأخبار الواردة في أمر
الدين إما تتعلق بتعطيل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب
أو ترهيب ، فإذا كان الراوي لتلك الأخبار خالياً عن الصدق
والأمانة شم أقدم على الرواية عن مثل ذلك الراوي من
يعرف حاله ولا يذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لا يعرفه
يكون كاتماً للشهادة وأثماً عند الله بفعله ذلك وخادعاً

لعامة المسلمين، فإن من يسمع تلك الأخبار ولا يعرف حال ناقلها فكاد أن يعمل بكلها أو ببعضها فيقع في الضلالة مع أنها كلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث. والحال أن الأخبار الصراح المروية عن الثقة وأهل الحفظ والإتقان والمدالة تغنيه من الرواية ممن ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة.

وأظن أن الذين يعتدون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحملهم على هذا العمل سوء تكثير الرواية عند العوام وتوقع أن يقال ما أكثر أحاديث المروية عن فلان، وكم عددًا من الكتاب ألف في الحديث، فلا نصيب لأمثال هؤلاء الرواة في الحديث بل الأولى وألين بشأنه أن يسمى جاهلاً من أن ينسب إلى العلم.

بحث المعنعن

تعريف المعنعن ومثاله

الاسناد المعنعن وهو قول الراوى فلان عن فلان بلفظ عن من غير بيان
 للتحديث والاخبار والسامع - (تدريب الراوى ١ - ٤١)
 مثاله فى صحيح مسلم عن اسماعيل بن امية عن يحيى بن عبد الله بن مسيفى
 عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لقابحث معاذنا
 الى اليمن قال : انك تقدم على قوم ، الحديث (١ - ٣٢)
 وفى صحيح البخارى عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن
 الله صلى الله عليه وسلم قال : ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وهى
 مثال المسلم حجة ثوى ما هى ؟ . الحديث (١ - ٢٤)
 وفى مؤلف الامام مالك ، عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج الى مكة عام الفتح فى رمضان ، الحديث (١ - ٨٩)

حكم المعنعن

قيل : انه مرسل حتى يتبين اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله
 الجواهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرطين ، بشرط أن يكون
 المعنعن (بالكسر) مدتاً وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً اى لقاء المعنعن من روى
 عنه بلفظ معن ، فحينئذ يحكم بالاتصال إلا ان يتبين خلاف ذلك (هذا هو
 مذهب الامام مسلم الذى اكتبنا البحث فى اثباته وفى الرد على من خالفه)
 وادعى ابو عبيد الدانى وابن عبد البر اجماع ائمة الحديث عليه واستدل
 ابن الصلاح بايراد المشترطين للصحيح المعنعن فى تصانيفهم (التدريب للتدوين ١ - ٢٤٨)

حكم المتن ونحوه

واختلفت فى كلمة (أن) كقوله حدثنى الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا
 أو حدث بكذا أو نحوه فالجمهور أن لفظة (ان) كعن فىجعل على الاتصال بالشرط

المتقدم (امكان اللقاء وعدم التدليس) وقال احمد بن حنبل ويعقوب بن
شيبه وابو بكر البرديجي لا تحمل (ان) على الاتصال والمسيح الأول وكذا الفظ (قال)
وحدث (وذكر) وشبهها لكلمة مجهول على الاتصال والتعاضد (كل المال الاكمال
للسنوسي ١- ٤٠)

الفرق بين المرسل الخفي والمدلس

واعلم أنه لا حاجة بنا إلى تعريف المرسل والمدلس و
ذكر الاختلاف بين علماء الحديث والأصول فيما يطلق عليه اسم
المرسل فإن كتب أصول الحديث وأصول الفقه مشحونة بأمثال
هذه المباحث بل نكتفي بذكر أقسام المرسل وأقسام المدلس مع
توضيح الفرق بين المرسل الخفي والمدلس.

فالمرسل قمان، جلي وخفي، فإن كان السقوط في إسناد الحديث
واضحاً فهو المرسل الجلي، وإن كان السقوط صادراً من عرف
معاصرتة للساقط ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، هذا
على رأي من يفرق بين المدلس والمرسل الخفي، ويقال
للمحديث الذي يكون الساقط في إسنادة خفياً المدلس، ومن
يجعل المرسل الخفي قماناً من المدلس يعرف المدلس هكذا :
وهو الحديث الذي يكون السقوط في إسنادة خفياً ويقال
لهذا النوع من التدليس تدليس الإسناد، وهو أن يسقط
الراوي شيخه الذي روى عنه ويرتقى إلى من فوقه فيسند
ذلك إليه بلفظ لا يدل على الاتصال ولكنه موم له كقوله
عن فلان أو أن فلاناً أو قال فلان موما السام منه .
وإنما يكون إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو

أولقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي دلّس عنه -

والقسم الثاني من التدليس يقال له تدليس الشيخ وهو
أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه أو
يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف وسماء فخر الإسلام تلبيساً.

مقدمة فتح الملهم ملخصاً (٩١ و ٩٢)

وحاصل الفرق أن الإرسال الحقى ما عرف إرساله ١ لعدم
اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة ٢ أو لعدم السماع مع ثبوت
اللقاء ٣ أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، فالتدليس
حينئذ داخل في الإرسال الحقى، فعلى هذا التقدير التدليس قسم
من الإرسال الحقى وأخص منه -

وفرق الحافظ ابن حجر بينهما فخص اسم التدليس بقسم
اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضنة إرسالاً خفياً. والنظر الدقيق
في هذه المسئلة يقتضى تسمية ما لا يكون فيه إيهام إرسالاً
وما فيه إيهام تدليلاً. (مقدمة فتح الملهم ٩٥)

**باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا
أمكن اللقاء ولم يكن فيهم مدلس**

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة.
من قوله، وقد تكلّم إلى قوله إن شاء الله ،

يقول الإمام مسلم ما حاصله : ان بعض المعاصرين الذي
 عد نفسه محدثاً وليس بأهل له اختراع في تصحيح الأسانيد وتسقيما
 قولاً يكون إخلاله وعدم ذكر فساد رأيا متيناً ومذهباً
 صحيحاً، فان الأجدر بالقول المطروح والرأي المبرج إمامته
 وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهال بقوله ولا يغترؤا بشهرته.
 ولكن مخافة شرور العواقب واعتزاز الجمله بمحدثات الأمور و
 إصرارهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء واعتقادهم
 خطأ المخطئين حقاً حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى ردة
 مقالته رداً يليق بشأنه فإن هذا الكشف والرد ان شاء الله
 مرجو المنفعة ومحمود العاقبة للأنام.

القول الفاسد المطروح

من قوله وزعم القائل الى قوله قل اوكثر في رواية مثل ما ورد

قال هذا المعاصر : لا تقوم الحجّة بكل حديث في إسناد
 فلان عن فلان وقد علم أنها أي الراوى بالنعنة والبروق من
 كانا في عصر واحد ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعاً منه بلشأنه
 ولكن ليس عندنا دليل يدل على انه سمع منه حديثاً ما وكذا لم
 نجد في شيء من الروايات انها التقياط أو تشافها بحديث
 (أى سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجّة بمثل
 هذا الحديث بعد العلم بلقائهما مرة فصاعداً او برواية

أحدها عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدل على تلاقيهما واجتماعهما في دهرها مرة فما فوقها، وأما إذا لم يكن عنده علم ذلك اللقاء والاجتماع ولم ترد رواية تدل على أن المعنعن (بالكسر) قد لقى الذي روى عنه مرة أو سمع منه شيئاً فلا يكون خبر هذا الراوي (والأمر كما وصف) حجة عنده بل يكون موقوفاً إلى أن يرد عليه ما يدل على سماعه منه لشئ من الحديث قل أو كثر.

بيان وجه فساد ذلك القول وذكر القول الرابع
من قوله وهذا القول يرحمك الله إلى قوله فإن قال

وهذا القول (يرحمك الله) في الطعن في إسناده الأخيار المعنونة قول مخترع ومستحدث يعني لم يقل به أحد قبل هذا المعاصر، وما يساعده أحد من أهل العلم في عصره فالقول الشائع والرأي الإجماعي عند أئمة هذا الفن قديماً وحديثاً أن الحجة لازمة بخبر كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ويمكن لقائه والسماع منه لكونها في عصر واحد وإن لم يثبت قط اجتماعهما ولا مشافهتهما بكلام، فالرواية من مثل هذا الرجل ثابتة والحجة قائمة.

نعم نحن نتوقف أيضاً إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء وعدم السماع منه شيئاً، وأما إذا كان أمر اللقاء والسماع مبهماً تحت الإمكان المذكور ولم يتم بعد برهان يدل على عدم السماع

فالرواية موهولة على السماع أبداً .

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصرو من إتباعه في اختراع هذا الشرط (وهو اللقاء والسماع) ويقول : فهل تجد لإثبات هذا الشرط قول أحد من أئمة هذا الفن الذين يكون قولهم حجة في الأسانيد ؟ وإلا فما توابرها نكم إن كنتم صادقين ولن يجد هو ولا غيره سبيلاً قط إلى الاستدلال بقول أحد من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم .

ذكر دليل المعاصر ثم رده

من قوله فإن قال قلت إلى قوله لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشترطت اللقاء والسماع لأنني وجدت رواية الحديث قديماً وحديثاً يروى أحدهم عن الآخر من غير اللقاء والسماع منه شيئاً قط ووجدتهم يميزون الرواية بالإرسال من غير سماع من جانب من جانب آخر الروايات المرسلة ليست بحجة في أصلنا وأصل أهل العلم بالأخبار فاحتجت لأجل عدم حجة المرسل إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كل راو عن روى عنه فإذا علمت سماعه منه لأدني دليل (يدل على السماع) ثبت عندي جميع ما يروى عنه بعد السماع وأما إذا غاب عن معرفة السماع أتوقف في الخبر المروى عنه ولم يكن عندي حجة لإمكان الإرسال فيه .

رد دليل المعاصر

من قوله: فيقال له الى قوله فيستى الذي
حمل عنه الحديث و يترك الارسال

ولو كان الامر كما قلت من ترك الاحتجاج بالخبر المعنع والمحكم بضعفه لأجل
امكان الارسال لزم عليك ان لا تقول باثبات اسناد المعنع قط حتى تجد السماع من
اوله الى آخره مثلاً ورد علينا حديث باسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونعلم بالقطع أن هشاماً قد سمع من أبيه وان أباه قد سمع
من عائشة كما نعلم ان عائشة قد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يمكن
من يحت هشام الرواية بالارسال (لكمال الوثوق او طلباً للعلو ولا يقول في الرواية
التي سمعها من أبيه : سمعت أو أخبرني أو نحو ما يدل على السماع
فحينئذ يحتمل أن يكون في هذه الرواية بين هشام وبين أبيه رجل
آخر سمع هشام منه وهو من أبيه وكما يمكن ذلك في هشام
عن أبيه فهو أيضاً يمكن في أبيه عن عائشة ومثل ذلك الإحتمال
يجري في كل حديث معنع ثبت فيه سماع الراوي عن المروي عنه
كثيراً ، فيمكن لكل هؤلاء الرواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا في
بعض الرواية ويسمعوها من تلاميذ شيوخهم فيرسلوا عنهم أحياناً ويستقيم أحياناً .

ذكر الروايات التي وردت مرة بالارسال ومرة بالاتصال
من قوله وما قلنا من هذا موجود الى قوله وفيما ذكرنا منها كفاية لذنوبهم
وما ذكرنا من منيع الرواة وهي الرواية بالإسناد مرة والارسال
أخرى موجودة في مكتب الحديث ومشهورة عند الثقات وأئمة أهل
العلم وسند كرايرج روايات من هذا القبيل لتكون أمثلة للباقي .

الأولى : أن أيوب السخيتاني وابن المبارك ووكيع وابن خزيمة وجماعة غيرهم رووا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، كنت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله ولحرمة بالهيب ما وجد .

وروى هذه الرواية بعينها هؤلاء الخمسة الليث بن سعد وداود الطمار وعبيد بن الأسود وهيب بن خالد وأبو أسامة عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه مع أنه لم يذكر في الإسناد الأول .

الثانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا احتكت يده في رأسه فأرجله وأنا حاضر .

ورواها بعينها مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الإسناد عمر واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن في الإسناد السابق .

الثالثة : روى الزهري وصالح بن أبي حنيفة عن أبي سلمة عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم .

ورواها يحيى بن أبي كثير فقال أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم .

ففي هذا الإسناد بين أبي سلمة وعائشة واسطتان عمر بن عبد العزيز

وعروة ولم يكن بينهما في الاسناد الأول واسطة قط .
 الرابعة : روى ابن عيينة وغيره من عمرو بن دينار عن جابر
 قال أطعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن
 لحوم الحمير الأهلية .

ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة
 بين عمرو بن دينار وجابر ولم يكن بينهما واسطة في الاسناد السابق
 وأمثال هذه الروايات يطول بذكرها الكلام بل فيما ذكرنا منها
 كفاية لذوى الفهم ، فقد ثبتت من هذه الروايات المذكورة
 أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السماع من شيخه في غير هذا
 الاسناد فالشريطة ملغاة لا تجدى شيئا والصواب هو الإمكان
 الذي ذكرناه وهو كاف في قبول المعنعن (بالفتح)

إيراد الإشكال على قول المعاصر

من قوله فإذا كانت العلة عند من وصفنا إلى قوله
 أو بالصعود فيه إن صدوا كما شرحنا ،

والمحاصل أنه لو كانت العلة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من
 وصفنا فساد قوله إمكان الأسناد في الرواية التي ليس فيها التصريح
 بالسماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الاحتجاج بكل
 خبر ليس فيه تصريح السماع فإن قوله بضرورة العلم بالسلم وعدم

الاكتفاء بامكان اللقاء والسام يقتضى ذلك إذ فى كل خبر ليس فيه
تصريح السام هذا الإمكان موجود ، فليس لهذا الزام أن يحتج
بشئ من الروايات إلا بما فيه تصريح السام وهو باطل لما بيننا
من كثرة روايات أرسلها الثقة من شيوخهم مع ثبوت سماعهم
منهم فى غيرها فإن هؤلاء الثقة والأئمة كانوا يرسلون الحديث
تارة من غير ذكر شيوخهم وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما
سمعوا فيخبرون بالتزول والإرسال كما يخبرون بالصعود والإسناد .

مخالفة قول المعاصر عن الجمهور

من قوله وما علمنا أحداً من أئمة السلف
إلى قوله كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحداً من أئمة السلف التقادين فى الأخبار
وأسانيدها مثل أيوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس
وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن
مهدى ومن بعدهم من المتأخرين من علماء الحديث تفحصوا عن
السام فى الأسانيد التى ليس فيها تصريح السام كما ادعاه الذى
ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

لا تقبل رواية المعنعن المدلس من غير ثبوت السام

من قوله وإنما كان تفقد من تفقد إلى قوله فما سمعنا

نعم إذا كان المعنعن معروفاً بالتدليس ومشهوراً به فلا بد

من التفتيش من سماعه وتفقد روايته ليزول مظنة التدليس. وأما اشتراط ذلك لغير المدلس على الوجه الذي زعم معاصرتنا فما سمعناه من أحد من الأئمة المذكورين ولا من غيرهم.

ذكر المثال الإلزامي

من قوله فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد إلى قوله بضعف فيها

هذا عبد الله بن يزيد الصحابي الأنصاري قد روى عن
حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري بالضعف حديثا يسند
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في روايته عنها ذكر السماع
منها ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد لقيها
وشافهما قط ولا وجدنا ذكر رؤيته إياها في رواية بعينها ولم نسح
أحدا من أهل العلم ممن مضى ومن أدركنا أنه طعن في هذين
الخبرين بضعف فيها.

خبر المعنعين الغير المدلس حجة عند الجمهور
من قوله بل هو ما أشبهها إلى قوله حتى يصيب سماع الراوى ممن روى

بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وآثار في كون روايتها غير
مدلس حجة ومن صحاح الأسانيد وقرئها عند أهل العلم بالحديث
وإن كانت عند من ذكرنا قوله وأهية مهمة ما لم يثبت سماع الراوى ممن روى

ذكر الأمثلة التي تدل على أن إمكان اللقاء
كاف للإحتجاج بالخبر المعنعن
من قوله ولو ذهبنا نعد الأخبار إلى قوله والله المستعان
على دفع ما خالف مذهب العلماء

وحاصل ما قال إنه لا يمكننا عد جميع الأخبار التي وهنتها هذا
القائل المكرر ذكره وهي صحاح عند أهل العلم بالحديث بل
نود أن نكتفي بذكر عدد منها ليكون علامة لما سكتنا عن ذكره
وعده، فذكر الإمام مسلم جماعة من الصحابة والتابعين الذين
رووا عن جماعة من الصحابة أحاديث كثيرة صحاح عند أئمة الفن
مع عدم ثبوت سماعهم منهم وعدم لقاءهم معهم قط غير أن
كانوا في عصر واحد وزمن واحد يمكن فيه اللقاء فهو لا ذوى
المعرفة بالأخبار والروايات من صحيح الأسانيد لا نعلمهم وهنتوا
وضعوا شيئاً من هذه الروايات قط أو التمسوا فيها سماع بعضهم
من بعض بل اكتفوا بإمكان اللقاء وكونهم جميعاً في عصر واحد
وأكد الإمام مسلم مرة أخرى وقال : ما معناه أن هذا القول
المحدث في ضعف الأحاديث لعلته إمكان الإرسال أقل من أن
يذكر ويهتم بشأنه ويشار ذكره فإنه قول مختلف خولف فيه
عن السلف وأنكره الخلف فلا حاجة في رده بأكثر مما ذكرنا وطولنا

الكلام فيه مخافة امتزاج الجملة بقوله وحذرا عن شروء العاقبة
في ترك المنكير على الباطل .

ونستعين بالله ونتوكل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء

تلخيص ما قال الإمام مسلم في الحديث المعنعن

والحاصل أن ما ادعى إجماع العلماء قديما وحديثا على أن
المنعن (وهو الذي فيه فلان عن فلان) محمول على الاتصال والسمع
إذا أمكن لقاء من أصنفت الضعفة ، إليهم بعضهم بعضا يعني مع
برائتهم من التدليس ، ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه
قال لا تقوم الحجة بها ولا قمل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا
في عمرهما مرة فاكثر ولا يكفي إمكان تلاقيهما ، قال مسلم وهذا
قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من
أهل العلم عليه وأن القول به بدعة باطلة .

والطبيب مسلم في الشناعة على قائله واحتج مسلم بكلام مختصره
أن المعنعن عند أهل العلم إذا ثبت التلاقي محمول على الاتصال
مع احتمال الإرسال فكذا إذا أمكن التلاقي ولم يثبت .

مكمل الكمال على صحيح مسلم للنسوي

(٢٩ - ١)

اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنعن وقبوله

١ (يشترط الإمام مسلم لقبول المعنعن والحكم باتصاله إمكان اللقاء

الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الراوى والمروى عنه وعدم كون
الراوى مدلساً.

٢ واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبى بكر بن الصيرفى
الشافى ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة فى دهرها.

٣ وزاد أبو المظفر السمعانى الفقيه الشافى طول الصحبة بينهما.

٤ وزاد أبو عمرو الدانى المقرئ كون الراوى معروفاً بالرواية
عنه (تلخيص النووى (١- ١٨))

٥ وذهب بعض أهل العلم إلى أن المعنعن لا يحتج به مطلقاً
لا حتمالاً ولا تقطاعاً - وهذا المذهب مردود بإجماع السلف -

(النوسى ١ - ٤٠)

محكمة الحافظ ابن حجر بين البخارى وغيره

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن

بالافتقار مطلقاً شذد ، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن
اكتفى بالمعاصرة مهمل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعتت مذهب
البخارى ومن وافقه ، وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد
المعنن دائماً لاحتمال عدم السماع ليس بوارد لأن المسئلة مفروضة
فى غير المدلس ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس -

(فتح الملهم ١ - ٤١)

محاكمة الامام النووي بين مسلم وبين معاصره

و هذا الذي صار اليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا :
 هذا الذي صار اليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي
 عليه أئمة هذا الفن على بن المديني والبخاري وغيرهما ، ودليل هؤلاء
 فيما ذهبوا اليه ان المعنى عند ثبوت اللقاء إنما حمل على الاتصال
 لأن الظاهر ممن ليس بمدلس انه لا يطلق ذلك إلا على السماع
 ثم الاستقراء يدل عليه فإن عاداتهم انهم لا يطلقون ذلك
 إلا فيما سمعوه إلا المدلس ولهذا رددنا رواية المدلس ، فاذا ثبت
 التلاقي غلب على الظن الاتصال ، والباب مبني على غلبة الظن
 فاكتفينا به وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن اللقاء
 ولم يثبت فاته لا يغلب على الظن الاتصال فلا يجوز الحمل على
 الاتصال ويصير كما لمجهول فإن روايته مردود لا للقطع بكذبه
 أو ضعفه بل للشك في حاله . (ملخص النووي ١ - ٢١)

محاكمة الشيخ العثماني صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل في الفرق بين التدليس والإرسال
 الخفي يقول :

واذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخاري

في اشتراطه اللقاء والسمع لقبول المعنع وعدم اكتفائه بالمعاصرة
مع امكان اللقاء والسمع قوى عندي فان ثبوت اللقاء والسمع مرة
لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يصرح بالسمع ، فيلزم على
أصله أن لا يقبل الاسناد المعنع أبداً ، فإن قلتم إن هذا هو
احتمال التدليس والمسئلة مفروضة في غير الدلس قلنا هذا
الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الارسال في صورة المعاصرة مع
امكان اللقاء والسمع فانه أيضاً تدليس حقيقة كما قررنا (فيما سبق)
ولعل مسلماً يسميه تدليساً وإن ساء بعضهم إرسالا خفياً بل هو
أشد وأشنع من التدليس كما قال ابن عبد البر ، والنزاع إنما
كان في غير المدلس ، فمحض الاصطلاح من البعض على التسمية
لا يتغير به أحكام القبول والرد ، ولا يتبدل به الحقيقة .

الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر :

وأما ما قاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في
التدليس بل لا بد من اعتبار اللقاء أيضاً واستدلالة باطابق
أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي
وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل
الارسال لا من قبيل التدليس مجموع بما قال على القارى من أن
المخضرمين إنما لم يعدوا إرسالهم من قبيل التدليس لانه
من قبيل الإرسال الجلي وذلك لأن المخضرمين عرف عدم
لقاء النبي صلى الله عليه وسلم لا من لم يعرف لقاءه وبينهما فرق .
وكلام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللقاء

والسمع إنما يكون في الاستناد المضعف والفرق بين عدم الثبوت وثبوت المدعى ظاهر.

الجواب عن إشكال صاحب فتح المغيـث :

قال في فتح المغيـث وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على مسحتها مع أنها ما رويت إلا معنونة ولم يأت في خبر قط أن بعض روايتها لشيخه فغير لازم إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر (انتهى) قلت نعم لا يلزم من نفي الثبوت عنده نفيه في نفس الأمر إلا أن ادعاء إمام حجة مثل الإمام مسلم نفيه بالاستقراء التام لا يقاوم بهذا الامكان العقلي المحض بل اللازم على مخالفته أن يبرهن على إثبات ما نفيه حتى يظهر خطأه وقصور استقراءه وإلا فالاحتمالات العقلية المحضنة لا تؤثر في إبطال ما ادعاه (مسلم) كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه في إبطال حجية خبر الواحد بعد ثبوته على شريطةهم.

الجواب عن إشكال الإمام النووي :

وأما قول النووي نيا إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد :
انه لا يغلب على الظن الاتصال وإذا ثبت التلاق مرة غلب على الظن الاتصال فمدفوع بحصول غلبة الظن لغيره من أمثال مسلم بن الحجاج وجماعة أهل العلم رحمهم الله

والله أعلم بالصواب

(ملخص فتح الملهم ١ - ٤١ و ٤٢)

فائدة

١- جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث

قال الجزائري . وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه باستقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث قال ، شرح مسلم قال الشيخ ابو عمر . يعني ابن الصلاح : رويناه عن ابى قريش الحافظ ، كنت عند ابى زرعة الرازى نجاه مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس . اذ اذكره فلما قام قلت له : هذا اجمع أربعة آلاف حديث في الصحيح ، قال أبوزرعة : فلمن ترك الباقي ؟ قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات . قال العراقي : وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه والمجموع من المكرر وغيره اثنا عشر ألف حديث عند أبى الفضل واحمد بن سلة وخمسة آلاف عند المياخني .

٢- عدد المرسل في صحيح مسلم

وفيه (صحيح مسلم) من هذا النمط (أى المرسل) نحو عشرة أحاديث ، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلأ بعد إيراد متصلأ إفادة الاختلاف الواقع فيه . (تدريب الراوي (١-٢٠٦)

٣- عدد المنقطع في صحيح مسلم

ذكر الرشيد العطار : أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً في إسناده انقطاع وأجيب عنها بتبين اتصالها من وجه آخر عنده أو من ذلك الوجه عند غيره . وذكر السيوطي في التدريب اثنا عشر حديثاً من

هذا القبيل. (التدريب ١- ٢٠٧) قال ابن أمير الحاج في التقييد ذكر المازي
ان فيه (صحيح مسلم) اربعة عشر حديثاً مقطوعاً وقال غيره أخذ على
مسلم في سبعين موضعاً رواه منسلاً وهو منقطع (مقدمة فتح الملهم ص ٨٦)

٤ - عدد المعلقات في صحيح مسلم

روى مسلم تعليقا في ثلاثة مواضع في كتابه ، في التيمم وفي
الحدود وفي البيوع . علق الآخري عن الليث بعد ذكرهما متصلاً ، و
اربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان .
(مقدمة فتح الملهم ص ٨٨)

٥ - شرح صحيح مسلم ومختصراته

ذكر منها صاحب كشف الظنون نحو خمسة عشر شرحاً ، من أشهرها
المنهاج للإمام النووي يشرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي وهو
شرح كبير في خمسة اجزاء جمع فاسبقه من الشروح ، وأكمال أكمال المعلم
لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي في اربعة أجزاء ، ابتدأ شرحه
من كتاب الايمان ، والابتهاج للشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي
بلغ إلى نصف الكتاب في ثمانية أجزاء كبار ، وشرح الشيخ علي القاري الهروي
في اربعة أجزاء ، الفهم شرح صحيح مسلم للعلامة القرطبي صاحب التفسير
المعروف ، ومكمل أكمال الأكمال للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف
السنوسي ، ابتدأ شرحه من المقدمة . وشرح القاضي عياض المالكي
وفتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني .

ومن أشهر مختصراته تلخيص كتاب مسلم وشرحه لأحمد بن عمر
القرطبي ومختصر الإمام عبد العظيم المنذري ومختصر زوائد مسلم على البخاري
لسراج الدين عمر بن علي بن الملتن في اربعة أجزاء . هذا والله أعلم بالصواب .